أثر الدين الخارجي على تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر

The impact of external debt on achieving inclusive growth in Egypt

د/ غادة سيد عبدالله سيد شعبان
مدرس الاقتصاد - شعبة التجارة الخارجية
معهد الألسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الالى - مدينة نصر

مستخلص :

استهدفت هذه الدراسة معرفة الأثر طويل الأجل للتوسع في الدين الخارجي على مستوى النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠)، واعتمدت الدراسة على منهجية قياسية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، كما طُبِّق اختبار جذر الوحدة لفحص خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات، للوصول إلى أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه في تفسير فرضية الدراسة، وقد أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين زيادة الدين العام الخارجي وأعباءه وبين النمو الاقتصادي الاحتوائي، وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين كل من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي والتنمية المالية والإنفاق على الصحة وبين النمو الاحتوائي، بينما هناك علاقة عكسية بين الإنفاق على التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي الاحتوائي، وأوصت الدراسة بالحد من الاقتراض الخارجي وتوجية الدين الخارجي إلى تمويل المشروعات الصناعية والزراعية وزيادة الإنفاق على التعليم لضمان جودة مخرجات التعليم بما يتوافق وسوق العمل، ومزيد من منح الائتمان البنكى لصغار المنتجين وكافة طبقات المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الدين الخارجى – النمو الاحتوائى – الدين الخارجى فى مصر - تطورالنمو الاحتوائى فى مصر – نموذج ARDL

Abstract:

This study aimed to determine the long-term impact of the expansion of external debt on the level of inclusive growth in Egypt during (1990-2022) , The unit root test was also applied to examine the characteristics of the time series of variables, to arrive at the best model that can be relied upon in interpreting the study hypothesis. The results showed that there is a direct relationship between the increase in external public debt and its burdens and inclusive economic growth, This proves the validity of the study's hypothesis. The results also showed that there is a direct relationship between the GDP growth rate, financial development, spending on health, and inclusive growth, while there is an inverse relationship between spending on education, foreign direct investment, and inclusive economic growth. The study recommended limiting From external borrowing and directing external debt to financing industrial and agricultural projects and increasing spending on education to ensure the quality of education outcomes in line with the labor market, More grants of bank credit to small producers and all classes of society.

Keywords: External debt - inclusive growth - external debt in Egypt - the development of inclusive growth in Egypt - the ARDL model.

مقدمة:

الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية لدولة نامية هو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وذلك يكون من خلال تطوير البنية التحتية والحد من الفقر. و عندما تفشل الحكومة في تلبية احتياجات النمو، ويكون لديها عجز فى موازينها فإنها تضطر إلى اللجوء للمساعدات المالية من القطاع الخارجي ، ومعظمها في شكل ديون. وأضطرت مصر إلى الاعتماد على الديون، ولا تزال تعتمد على الديون الخارجية لإدارة فجوة الادخار والاستثمار والعجز المالي.

والاقتراض الخارجي قد لا يمثل قضية سلبية بالنسبة لأي بلد إذا لم يتم استخدامه، وأدارته على نحو سليم، أي عندما لا تتمكن الدولة من توليد عوائد أعلى من تكلفة الاقتراض، فالاقتراض الخارجي يمكن أن يعزز القدرة، ويسهم في نمو الناتج، مما يجعل الدين منتجا ومبررا (Poirson et al. (2002) and Pattillo et al. (2004). وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الدين الخارجي يمكن أن يؤدي إلى اختلالات مالية وإفراط في المزيد من الاقتراض الخارجي مما قد يجعل البلاد أكثر عرضة للصدمات والأزمات المختلفة،فالديون تقلل من فعالية السياسات المالية، وتحد من قدرة السلطة النقدية على رفع أسعار الفائدة لأغراض السياسة النقدية، وذلك لتأثيرها على عجز الموازنة والدين. (Beetsma and Bovenberg, 2003) .

وعلى الرغم من أن التأثيرات المحتملة للديون الخارجية على النمو الاحتوائى تمثل تحديًا كبيرًا لصانعي السياسات والرأي العام بشكل عام ، إلا أن الأبحاث التجريبية التي تتناول العلاقة بين الديون الخارجية والنموالاحتوائى هزيلة إلى حد كبيرعاما ولم يتم تناولها على مصر خاصا . ولذلك سيتم تسليط الضوء على هذه القضية من خلال البحث في الارتباط الديناميكي بين النموالاحتوائى والدين الخارجي .

مشكلة الدراسة:

أصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيين في البلدان النامية والمتخلفة خلال العقود الخمسة الماضية، لأن الاعتقاد السائد هو أن تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات المعيشة.

غير أن ثمة عامل آخر يحدد مستويات المعيشة وهو عدم المساواة في الدخول وسوء توزيع الثروة في المجتمع ، فزيادة النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة ، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة وغالبا ما تستأثر القلة بمعظم منافع النمو.

وتعد قضية الدين الخارجى أحد أهم القضايا التى تؤرق ذهن الاقتصاديين لما لها من تأثير مباشر على نمو اقتصاد الدولة وذلك فى ظل عدم توافر الموارد المحلية ، حيث أن الاقتراض الخارجى أحد أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة لتمويل الانشطة الاقتصادية ، وهنا تتبلور مشكلة الدراسة الأساسية فى تزايد حجم المديونية الخارجية وما إذا كانت الديون الخارجية تعرقل عملية النمو االاحتوائى وذلك من خلال طرح عدة تساؤلات.. هل توجد درجة تأثير للدين الخارجي على متغير معدل النمو الاحتوائى ؟ وهل تمثل متغيرات كل من معدل النمو الاقتصادى ، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلى الخاص ، والإنفاق الحكومي (الانفاق على التعليم والصحة) ، الانفتاح التجارى ، متغيرات حاكمة لضبط معدلات النمو الاحتوائى ؟ وحيث يمثل الدين الخارجي أحد أهم العوامل المؤثرة بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادى وبالتالى فقد يكون له تأثير قوى على النمو الاحتوائى ، هذا بخلاف أنخفاض سعر العملة خلال السنوات الاخيرة بشكل مستمر والذى أدي إلى تزايد مستمر في أعباء خدمة الدين الخارجي مما ينعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي ، والذى بدورة يؤثر فى معدل النمو الاحتوائى .

لذلك جاءت مشكلة الدراسة لتجيب على التساؤل التالى:

- هل هناك تأثيرلزيادة الدين العام الخارجى معبرا عنه بأعباء خدمة الدين الخارجى على معدل النمو الاحتوائى فى مصر .

فرضية الدراسة :

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين أجمالى خدمة الدين الخارجى (% اجمالى الدخل القومى) ومعدل النمو الاحتوائى فى مصر، فى الاجلين القصير والطويل .

هدف البحث :

الهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو تحليل وقياس تأثير إجمالى خدمة الدين العام الخارجى على النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٢) ، قياس الاثر لبعض المتغيرات على النمو الاحتوائى بخلاف خدمة الدين الخارجى وهى معدل نمو الناتج المحلى ، الانفاق الحكومى على التعليم ، الانفاق الحكومى على الصحة ، الاستثمار المحلى الخاص ، الاستثمار الاجنبى المباشر ، والانفتاح الاقتصادى وبإعتبارها عوامل مؤثرة فى تحقيق النمو الاحتوائى .

منهجية الدراسة :

أنتهجت الدراسة فى تحليلها إلى الأسلوب الأستقرائى وذلك فى عرضها للأدبيات النظرية التى توضح مفهوم النمو الاحتوائى ووجهه نظر النظريات الاقتصادية فى علاقة الدين الخارجى بتحقيق النمو الاحتوائى ، وأيضا أستعراض الادبيات التجريبية التى تناولت هذا الشأن والاعتماد على بعض الدراسات السابقة فى هذا المجال ، كما أستخدمت المنهج القياسى (ARDL) للتحقق من مدى صحة فرضية البحث من عدمها . والتعرف على مدى تأثير الدين الخارجى والمتغيرات الاخرى على النمو الاحتوائى فى مصر فى كلا الاجلين القصير والطويل .

خطة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة ، وبعد أستعراض نتائج أهم الدراسات السابقة والوصول إلى الفجوة البحثية ، سوف يتم تقسيم الدراسة إلى :-

١.الأطار النظرى للعلاقة بين الدين الخارجى والنمو الاحتوائى ، ٢. واقع الدين الخارجى والنمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) ،٣. الدراسة القياسية (نموذج ARDL) ، ٤. النتائج ٥. التوصيات .

الدراسات السابقة :

نظرا لأهمية موضوع المديونية الخارجية كأحد مصادر التمويل التى قد تسهم فى تحقيق النموالاقتصادى ، وبينما أصبح النمو الاحتوائى قضية مهمة على المستوى العالمى فى الاقتصاد المعاصر ، فتناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية إيضاح الفرق بين مفهوم تحقيق النمو الاقتصادى وتحقيق النمو الاحتوائى ، فالنمو الاقتصادى شرط ضرورى وليس كافيا لحدوث النمو الاحتوائى ، فسوف يتم تناول الدراسات السابقة من خلال مجموعتين الاولى متعلقة بالدين الخارجى والثانية متعلقة بالنمو الاحتوائى .

المجموعة الاولى : دراسات عن الدين الخارجى :

- استهدفت دراسة (خالد المجالي ، ٢٠١٥) أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١١) وأُسْتُخْدِم نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) لتقدير العلاقة بين كل من الدين العام والناتج المحلي والميزان التجاري، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين الدين العام والعجز في الميزان التجاري، وجود أثر سلبي للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري، في الأجل القصير بسبب توجيه الأموال المقترضة إلى الاستيراد، وليس إلى الاستثمار المنتج، بسبب انخفاض الاقتراض الخارجي فلا يوجد دلالة إحصائية له على الميزان التجاري في المدى الطويل.

- استهدفت دراسة (Udeh Sergius, et al.,2016) التعرف على تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وكانت فترة الدراسة ١٩٨٠-٢٠١٣. صِيغ النموذج وتحليل البيانات واستخدام التكامل المشترك واختبار تصحيح الخطأ، وأظهرت النتائج أن الدين الخارجي كان له علاقة إيجابية بالناتج المحلي الإجمالي فالأجل القصير، ولكن علاقة سلبية على المدى الطويل. في حين كان مدفوعات خدمة الدين الخارجي لها علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي، وكان لسعر الصرف علاقة إيجابية معه. وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات سعر الصرف كان لها تأثير إيجابي على الاقتصاد النيجيري، في حين كان لمخزون الدين الخارجي ومدفوعات خدمة الدين تأثير سلبي عليه، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مكتب لإدارة الديون لضمان استخدام القروض للأغراض المخصصة لها وكذلك وضع سقف للديون.

- استهدفت دراسة (Bernardin & Agbemavor, 2018) تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء (SSA) خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٣ ل ٣٩ دولة من بلدان إفريقيا، واستخدمت الدراسة تقنية (GMM)لتقدير الطرق المعممة للنظام، وأظهرت النتائج أن الدين الخارجي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، كما أن تصنيف الدول على أساس الدخل الفردي لا يؤثر في العلاقة بين الدين الخارجي والنمو،وأوصت بأن على الحكومات ضمان استثمار القروض الأجنبية في مشاريع من شأنها أن تدر في نهاية الأمر عائدات كافية لاستهلاك الدين.

- استهدفت دراسة (منال مرسي، ٢٠١٩) تحديد أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩) وتم استخدام كل من اختبار التكامل المشترك واختبار السببية، وأظهرت النتائج أن هناك أثراً سلبياً لتزايد الدين الخارجي على كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي ومستوى التضخم في مصر، وأن القروض الخارجية في معظمها من النوع الضار بالاقتصاد؛ نظرا لأنها قصيرة ومتوسطة الأجل ومرتفعة التكلفة .

- تناولت دراسة (Sima Rani,et el,2020) تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي والاستثمار العام في نيجيريا في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٢. أجرى التحقيق التجريبي باستخدام اختبار التكامل المشترك وطريقة تصحيح الخطأ. وأظهرت الدراسة أن ضغط خدمة الديون في البلاد كان له تأثير سلبي كبير على عملية النمو، كما أن تراكم الديون في الماضي يؤثر سلبا على الاستثمار العام، وأظهرت النتائج التي توصلوا إليها عن التأثير السلبي للديون ومتطلبات خدمتها على النمو الاقتصادي في نيجيريا وجنوب أفريقيا.

- استهدفت دراسة (مريم برسوم، ٢٠٢٢) إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٣- ٢٠٢٠) باستخدام اختبار تصحيح الخطأ العشوائي VECM وأظهرت النتائج أن هناك تأثيراً معنوياً إيجابياً للدين الخارجي على معدل النمو الاقتصادي، في الأجلين القصير والطويل. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه القروض الخارجية إلى تمويل المشروعات ذات العائد الكبير بما يساهم في القدرة على سداد حجم الدين الخارجي مع التركيز على القطاع الإنتاجي بصورة أكبر من القطاع الخدمي وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية.

المجموعة الثانية: دراسات سابقة عن النمو الاحتوائي

- استهدفت دراسة (ماجد الخربوطلي، ٢٠١٩) تحديد ركائز النمو الاحتوائي في مصر، وأُسْتُخْدِمَت منهجية (ARAL) بالاعتماد على بعض المتغيرات الهامة للنمو في مصر، وقِيس النمو الاحتوائي عن طريق بروكسي من مؤشر نسبة الفقر ومعامل جيني (اللامساواة) وأظهرت النتائج أنه بالرغم من الاتجاه الصعودي لمعدلات النمو الاقتصادي في مصر، إلا أن معدلات التشغيل والبطالة جاء التأثير فيها ضعيفا، ويعود ذلك إلى ضعف نصيب مساهمة القطاع الزراعي وضعف الاستثمار العام الموجه لقطاع التعليم والصحة، والذي أعتبرهم من أهم ركائز النمو الاحتوائي، وأوصت الدراسة بإعادة ترتيب أولويات الدولة بحيث يصبح

الاستثمار العام في التعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات ومكافحة الفساد بكافة صورة على قائمة الأولويات.

- تناولت دراسة (رمضان السيد، ٢٠٢٠) تحديد محددات النمو الاحتوائي في مصر، وأُسْتُخْدِم اختبار التكامل المشترك، وأظهرت النتائج أن النمو الاحتوائي يتأثر في مصر بكل من الإنفاق على التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقروض المصرفية، بينما كل من الإنفاق على الصحة والاستثمار المحلي الخاص ومعدل نمو السكان والتضخم جاء تأثيرهم عكسيا على النمو الاحتوائي في مصر.

- تناولت دراسة (مصطفى أحمد وأحمد حمدي، ٢٠٢٣) الأثر الديناميكي طويل الأجل للتوسع في الإنفاق الحكومي على مستوى النمو الاحتوائي في مصر فالفترة (١٩٩١-٢٠٢٠) باستخدام نموذج التكامل المشترك المبني على منهج (ARDL) أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً للإنفاق الحكومي على مستوى النمو الاحتوائي في الأجلين الطويل والقصير، فزيادة الإنفاق الحكومي تمكن الحكومة من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وغيرها من البرامج المستهدفة للطبقات الفقيرة والمهمشة، وأوصى الباحث بزيادة تدخل الدولة.

- تناولت دراسة Islam Mohamed Elbanna,2021) تأثير التعليم ورأس المال البشري (كمية ونوعية التعليم) على النمو الاحتوائي في مصر خلال ١٩٩٠-٢٠٢٠، باستخدام منهج النمذجة ARDL ، وتوصلت الدراسة إلى أن كمية التعليم (الابتدائي والالتحاق بالمدارس الثانوية) له تأثير إيجابي على النمو الشامل على المدى القصير، وعلى المدى الطويل، ومؤشر رأس المال البشري لكل شخص له تأثير إيجابي كبير على المدى الطويل. وعدم القدرة على معالجة القضايا التربوية قد تعيق تحقيق الشمولية، ما يترتب عليه من تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة والفقر وعدم المساواة وغيرها. وأوصت الدراسة بأنه يجب على صناع السياسات في مصر تعزيز شمولية النمو داخل الاقتصاد المصري من خلال

التركيز على ما يلي: تصميم سياسات تعليمية بتسهيلات تمكنها من وصول الخدمة التعليمية مع زيادة عدد الدارسين، تدريب عالي الجودة للمعلمين. الارتقاء بالبنية التحتية للمدارس لتعزيز جودة التعليم والاهتمام برأس المال البشري وتوفير خدمات اجتماعية عالية الجودة في مجال التعليم.

- تبحث دراسة (Rachael Elo-Oghene,2018) في العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاحتوائي على الحد من الفقر كمؤشر رئيسي. والهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في تحديد تأثير القروض الخارجية من المؤسسات الأجنبية، وخاصة نادي باريس ونادي لندن ومؤسسات بريتون وودز، على الحد من الفقر في نيجيريا. اعتمدت تقنية التقدير على Stock-Watson Dynamic Les Squares (DOLS). وتكشف نتيجة التكامل المشترك المقدرة أن الاقتراض من مؤسسات بريتون وودز يميل إلى تفاقم مشكلة الفقر في نيجيريا. وتبين أن القروض المقدمة من نادي لندن وخدمة الدين العام لا تمارس تأثيرا إيجابيا يذكر على الحد من الفقر في نيجيريا. إلا أن النتيجة تشير إلى أن قرض نادي باريس يرتبط سلباً بالحد من الفقر. ويكشف اختبار السببية الكبرى أن السببية أحادية الاتجاه تمتد من عدد الفقراء إلى القروض من نادي باريس. وعلى نحو مماثل، هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عدد الفقراء إلى القروض المقدمة من نادي لندن. والأهم من ذلك، تبين أن ديون نيجيريا لمؤسسات بريتون وودز تسبب الفقر. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بأن يقوم مكتب إدارة الدين ووزارة المالية الاتحادية بوضع خطة بشأن مصدر وتخصيص واستخدام القروض المستقبلية من المصادر الخارجية بهدف تحقيق النمو الشامل.

- استهدفت دراسة (Anders Oskar,2020) قياس النمو الاحتوائي كميا، وذلك من خلال وضع خمسة معايير متميزة للنمو الشامل فيما يتعلق بالعمالة المنتجة ، وقُيِّمَت تجربة النمو في خمسة بلدان في ضوء المعاييرالخمسة باستخدام البيانات الأسرية الموحدة التي جُمِّعَت من البنك الدولي. وأظهرت النتائج أن تجربة أي بلد

فريدة من نوعها إلى حد كبير، حيث تظهر جميع البلدان الخمسة نتائج مختلفة. حيث سمحت الطريقة متعددة الأبعاد بتحديد الجوانب الأكثر أهمية في عملية النمو في كل بلد ،كما أن قدرة البلدان على تحقيق النمو الشامل تعتمد على الخصائص والظروف المحددة للبلد. ويبرز أحد الاستنتاجات العامة المهمة أن الاقتصاد الذي يتمتع بحصة أولية منخفضة من العمالة في القطاع الزراعي ومستوى الدخل المرتفع يشهد نمواً أكثر شمولاً من الاقتصاد الذي يتمتع بقطاع زراعي كبير ومستوى الدخل المنخفض. أيضا النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس كافيا لضمان الشمولية، و أن معدلات النمو الأكثرأعتدالا مقترنة بالتغيرات الهيكلية ، أكثر شمولا من معدلات النمو المرتفعة بدونها.

- أستهدفت دراسة (Çiftçioğlu and Sokhanvar,2018) دراسة آثار الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٤) استخدمت نموذج بانل لدراسة النمو وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي. حيث أشارت النتائج إلى أن زيادة الدين الخارجي أدت إلى إنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- تناولت دراسة (Muhammad Dawood, et al.,2020) تأثير إجمالي الدين الخارجي، والدين الخارجي العام، والديون الخارجية الخاصة على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في آسيا خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٩). وتم أستخدام نموذج التأثير الثابت. تظهر نتائج نموذج التأثير ومقدرات FGLS وDSKE أن إجمالي الدين الخارجي له تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي. فى بعض البلدان المختارة وإن الدين الخارجي العام والديون الخارجية الخاصة يضران بالنمو الاقتصادي في باقى البلدان المختارة. وتوصي النتائج بالسيطرة على الديون الخارجية الإضافية العامة والخاصة، والاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتحفيز الأشخاص على سلوك

الادخار، والتركيز على التجارة الخارجية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لحل المديونية وانخفاض النمو الاقتصادي.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية :

- يتضح من الدراسات السابقة أن الباحثين لم يتوصلوإلى توافق في الآراء حول العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، وقد يرجع سبب ذلك إلى طبيعة البيانات، ونموذج الاقتصاد القياسي، والافتراضات، والفترة، والاختلافات بين البلدان ومنهجيات البحث، وما إلى ذلك. وفي الأدبيات، ركزت النظريات والدراسات التجريبية على تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي تحديدا .
- تناولت الدراسات السابقة مفهوم النمو الاحتوائى وأثر بعض محدداته ، وخاصة ما يتعلق بالسياسة المالية ، وتم أغفال الدين الخارجى والذى هو مؤثر فى النمو الاقتصادى ، وبالتالى فهو يؤثر فى النمو الاحتوائى .
- كل ما سبق يوضح ان هناك فجوة بحثية حيث لم تتناول أى من الدراسات السابقة الدين الخارجى كمحدد من محددات النمو الاحتوائى فى مصر ، وعليه قامت هذه الدراسة وتحديدا فى الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٢) وهى فترة مليئة بالأحداث والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية التى من شأنها التأثير فى إقتصاد مصر حيث أرتفاع فى معدلات التضخم والبطاله ما يؤثر فى أستدامة النمو .

١.الأطار النظرى للدين الخارجى والنمو الاحتوائى وأدبيات الدراسة :

١.النمو الاحتوائى :

يعتبر أدم سميث هو أول من ناقش موضوع تباين مستويات الدخول بين الدول وكيفية استمرار معدلات النمو فى التزايد فى بعض الدول وتقلبها فى دول أخرى . ولكنه لم يركز على خفض معدلات الفقر والعداله التوزيعية كأهداف للنمو .

بينما ركزت النظرية النيوكلاسيكية على التفاوت بين الدخول بين الدول ، فحاول كل من سولو و كوزنتس (1995) إيضاح العلاقة بين النمو الاقتصادى والتفاوت الاجتماعى وأوضح كوزنتس أن هناك تفاوت فى توزيع الدخل فى المراحل الاولى ويتحسن بأستمرار النمو الاقتصادى ، والذى يعتمد على تحول الدول من القطاع الزراعى للقطاع الصناعى لأرتفاع الدخول به عن القطاع الزراعى وأخذت هذه العلاقة شكل معكوس U وبالرغم من ذلك يبقى الفقر وعدم المساواة على أرتفاعهما فى معظم الدول النامية وكثيرا ما تذهب ثمار النمو إلى بعض الافراد دون البعض الاخر (نسيمة، وأخرون ٢٠١٨) .

كما توصل سولو إلى أنه يمكن التقارب فى مستويات الدخل بين الدول النامية والمتقدمة ، حيث أن الدول المتقدمة وفى ظل مواردها المتاحة ستصل لمرحلة من الثبات فى معدلات النمو ، ولكى تستطيع أن تتخطى هذه المرحلة يجب الاعتماد على تكنولوجيا حديثة الانتاج ، بينما الدول النامية والتى لديها موارد معطلة فبعد أستغلالها لهذه الموارد بكفاءة يمكنها تحقيق معدلات مرتفعة ومتسارعة ، ويمكنها اللحاق بالدول المتقدمة فيما يتعلق بمستويات الدخول ، وعلى هذا الاساس تبنت مؤسسات التمويل الدولية والحكومية معتقدها بما يعرف بنظرية الدفعة الاولى والقوية Big Bush والتى تهدف إلى تنمية البني التحتية الجاذبة للأستثمارات الاجنبية ، والتخلى التدريجى عن سياسات الدعم التى تستهلك موارد الموازنة العامة ، مع اتخاذ مجموعة من الأجراءات التى تخفف من الأثار السلبية على الفئات الأجتماعية الفقيرة والمهمشة .

قام التحليل الكينزى على أعتبار الفقر أحد مظاهر البطالة ، حيث ربط الفقر بمستوى التشغيل وأن أفضل طريقة لتخفيض معدلات الفقر هى الوصول للتشغبيل الكامل ، وتعتبر درسة (Weisbord,1965) حول فكرة الفقر فى أمريكا خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٥٣) من الدراسات التى دعمت هذه الفكرة وتوصلت إلى أنه فى حالة التوسع ينخفض عدد الاسر الفقيرة بينما يرتفع فى حالة الانكماش.

وبالنسبة للمدرسة النقدية فقد بينت عدم صحة هذه النظريات ، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد فى التنمية يعرف بأثر التساقط Thickledown effectحيث أوضح الفكر النقدى إمكانية خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل من خلال سياسات السوق الحر ، والتى يمكن من خلالها تساقط ثمار النمو على الفئات الفقيرة دون تدخل الحكومة ، وركزت الحكومات من خلال هذا المنظور على مفاهيم الاستقرار والخصخصة والحرية الاقتصادية ، ولكن على أرض الواقع لم يتحقق هذا الأثر المنشود ، وفى ظل هذا الفشل لاقتصاديات السوق الحر فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، ومع نجاح الدول الأشتراكية وحديثة التصنيع فى هذا الغرض من حيث تحقيق معدلات عالية ومتسارعة للنمو ،أكد ذلك على أهمية التخطيط طويل الأجل وعلى أهمية الاقتصاد المؤسسى وأهمية التكامل بين القطاع العام والخاص لأدارة عملية النمو (سليمان ، ٢٠١٣ Atif et al,2012) .

ثم ظهر مفهوم النمو المتحيز للفقراء Pro-poor Growth وذلك فى تسعينيات القرن الماضى ، وتم تعريفه من قبل العديد من الاقتصاديين ، فهناك تعريف مطلق : يكون النمو داعما للفقراء إذا أرتفع متوسط دخل الفقراء ويحسن ظروفهم المعيشية Ravallion,2004)) ، وهناك تعريف نسبى : تتزايد دخول الفقراء بمعدل أكبر من أرتفاع دخول غير الفقراء ، أى أن هذا التعريف يهتم بالعداله فى توزيع الدخول لصالح الفقراء .

وأخيرا ظهر مفهوم النمو الأحتوائى وهو أحدث المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادى فهو يهدف إلى تقليل مستويات الفقر فالمجتمع وتحقيق مستويات أفضل فى كل من الصحة والتعليم والأهداف التنموية الأخرى ، وبالرغم من التوافق على اهميتة إلا انه ليس هناك تعريف متفق عليه فهناك تعريفات متعددة .

مفهوم النمو الاحتوائى :

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنمو الاحتوائي: يعرف بأنه النمو الاقتصادي الذى يمنح جميع فئات المجتمع نفس الفرص والمنافع ، ما يؤدى إلي رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل . (فؤاد مرسى ،١٩٩٠)
- مفهوم البنك الدولى: النمو المستدام الذى يمكن جميع طبقات المجتمع من المشاركة والاستفادة من عوائده ، ما يسفر عن خفض لمعدلات الفقر وعداله التوزيع بين جميع القطاعات وذلك على مستوى الاجيال الحالية والقادمة (فاطمة زيدان ،٢٠١٨) ويتضح من التعريف الأتى :
  - أن الاحتواء المقصود بها هنا أنضمام كل المستبعدين من عملية التنمية والنمو.
  - المقصود ايضا ليس الفقراء فقط بل أى فئات كانت مستبعدة من ثمار االنمو .
  - التأكيد على عدالة التوزيع لعوائد النمو لجميع فئات المجتمع .
- بنك التنمية الاسيوى والأتحاد الاوربى ضمن الأستراتيجية المستقبلية٢٠٢٠ : النموالذى يخلق فرص اقتصادية جديدة وحصول متكافئ لكافة فئات المجتمع عليها (Ali,et.al,2007)
- أستراتيجية اوربا ٢٠٢٠ : لم يختلف كثيرا عن التعريف السابق فيعرف النمو على أنه تمكين الافراد من خلال مستويات أعلى للتشغيل ، الاستثمار فى المهارات، التدريب وأنظمة الحماية الاجتماعية ، أى وصول الفرص لجميع الافراد على مدى الحياة (OECD,2014) .
- المركزالسياسى الدولى للنمو الاحتوائى : هو النمو الذى يركز على المشاركة لكل أفراد المجتمع فى تنمية ثروة الدولة والمشاركة فى عوائدها،ويكون للأفراد حق ابداء الرأى فى آلية النمو .
- ونخلص مما سبق إلى أن النموالاحتوائى يهدف إلى الحد من التمييز بين أفراد المجتمع وأشراك المستبعدين ليس فقط الفقراء ولكن أى فئات أخرى كانت

مستبعدة سواء كانت قطاعات او مناطق او أفراد مما يساهم فى الحد من الفقر،وخلق فرص عمل ، وبالتالى مشاركة الجميع فى تحقيق النمو مع تحقيق العداله التوزيعية التى تتضمن عداله توزيعية على جميع القطاعات .

٢. . الدين الخارجى :

أختلفت النظريات الاقتصادية فى تعليقاتها على مدى تأثير القروض العامة على الاقتصاد (Panizza,2002) فالمدرسة الكلاسيكية عارضت بشدة اللجوء للقروض ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة ، حيث أعتبرت المديونية بمثابة ضريبة مستقبلية ولها آثار سلبية على الأجيال الحالية والمستقبلية. ورأوا أن إدارة الموارد يتم إهدارها بشكل أكبر في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. فإذا اقترضت الدولة الديون، فإنها تشوه رأس المال الخاص من وظيفته الإنتاجية إلى الاستخدامات غير الإنتاجية، مما يقلل تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (Bilan, 2016).

ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز القروض ، فالنظرية الكينزية تعتبر أن زيادة النشاط الحكومي حافزللنمو الاقتصادي ويساهم فى أستقراره ، وأن قرارات القطاع الخاص تؤدي في بعض الأحيان إلى عدم كفاءة نتائج الاقتصاد الكلي. ولذلك يعتقد كل من الكينزيين والنقديين أن السياسات المالية والنقدية تؤثر على الطلب الكلي (Blinder, 2008) وتؤكد على وجود علاقة إيجابية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، وأن المديونية لا تحمل أي رسوم سواء على الجيل الحالي أو المستقبلي بسبب الطلب المتزايد عليها وخصائصها الاستثمارية ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

بينما ترى النظرية النقدية الحديثة أنه يجب تحجيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى لأن تدخلها هو السبب الرئيسى فى وجود عجز فالموازنة العامة وظهور التضخم الركودي وعدم ألأستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

وبالرغم من كثره الجدل حول موضوع الديون الخارجية ومدى تأثيرها على النموالاقتصادى، فأصحاب المدرسة التقليدية : يروا أن الدين الخارجي يسرع النمو الاقتصادي .(Hameed, Ashraf and Chandhary, 2008)، وهذا ما أكده النمو الكبير للنمور الآسيوية (ماليزيا، سنغافورة وإندونيسيا وتايوان ودولة أمريكا الجنوبية والبرازيل). فلقد أستطاعت هذه الدول تحويل اقتصاداتهم بإستخدام الدين الخارجي (Momodu, 2012) . وأيضا أن الاستعانة بالقروض الخارجية أقل كلفة من الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ،بسبب تفوق معدلات الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات على أسعار الفائدة المترتبة على القروض طويلة الأجل في أسواق المال الدولية ، ولمن ما تم تطبيقه بنجاح في الدول المتقدمة لا يمكن تعميمه على الدول النامية التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل.

أما أصحاب المدرسة التجديدية فيروا: أن الدين الخارجي له تأثير سلبي على الاقتصاد ويرجع أنصار هذا الفكر إلى حقيقة أنه عند مستوى معين، يصبح تراكم الديون عبئًا ولن يحفز النمو الاقتصادي (Elbadawi, Ndulu and Ndungu, 1996). علاوة على ذلك، فإن خدمة الديون تقلل من الأموال المتاحة للاستثمار والنمو، و تصبح نزفاً حقيقياً لثروات الدول المقترضه وعبئاً ثقيلاً على الأجيال القادمة ، ويـــرى أصحاب هـذه المدرســة على خلاف رأي المدرسة التقليدية بأن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً إيجابياً في تحقيق عملية التنمية للـدول النامية المتلقي (وذلك من خلال تزويدها بالعملات الأجنبية، والخبرات الفنية والإدارية والمزايا التكنولوجية).

تحليل واقع النمو الاحتوائى والدين الخارجى فى مصر

تحليل واقع النمو الأحتوائى فى مصر :

لقد شهد معدل النمو الاقتصادى فى مصر تغيرات واضحة خلال فترة الدراسة ، فيعد النمو الاقتصادى شرطا ضروريا ولكنه غير كافيا للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة ، حيث أنه لايضمن أستفادة الجميع من النمو بدرجات متساوية (معن ,٢٠٢٠)

فالنمو قد يتجاوز الفقراء متسببا فى زيادة عدم العداله ، فكما هو موضح بالشكل (١) نجد أنه على الرغم من تصاعد النمو الاقتصادى فى التسعينيات كنتيجة لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى ، إلا أنه كان لهذا البرنامج آثار أجتماعية سلبية كزيادة حده الفقر والبطاله وزيادة الاسعار فبلغت نسبه الفقراء ١٩.٤% عام ١٩٩٥ ، وإن أختلفت معدلات الفقر طبقا للقطاع ونوع العمل ، وحيث زادت نسبه الفقراء بين العاملين فى القطاع الزراعى والتشييد والبناء (الخربوطلى ،٢٠١٩) . وأرتفع معدل البطالة ليصل إلى ١١.٠٣ % عام ١٩٩٥كما هو موضح بالشكل رقم (٢) وقد يرجع ذلك لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى وأتباع السياسة الانكماشية بالإضافة إلى التحيز لعنصر راس المال على حساب عنصر العمل، ونتيجة للصدمات الداخلية والخارجية أنخفض معدل النمو ليصل إلى ٢.٤% عام ٢٠٠٢ ، وبالرغم من ذلك شهد معدل التضخم أنخفاضا ملحوظا ليصل إلى ٢.٢٦% عام عام ٢٠٠١ وهو أدنى معدل تضخم خلال فترة الدراسة ، وأنخفاض نسبة الفقراء لتصل إلى ١٦.٧عام ٢٠٠٠.

شكل رقم (١) تطور معدل النمو الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

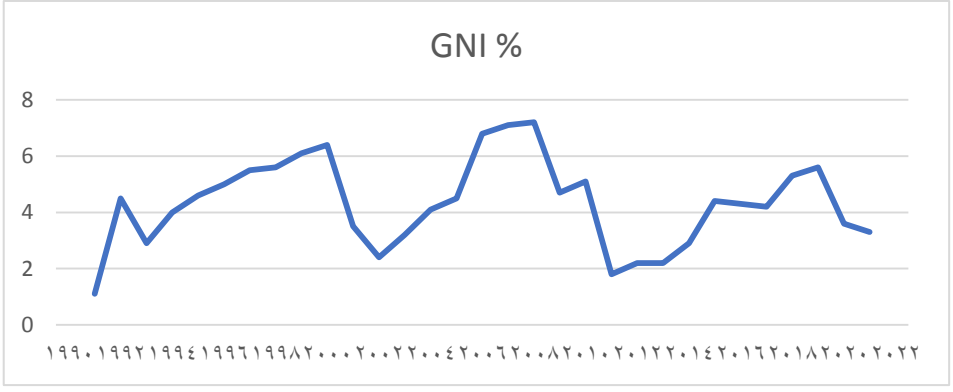

المصدر.https://data.albankaldawli.org/indicator/EG

على الرغم من وصول النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوى له بقيمة قدرها ٧.١% عام ٢٠٠٧، إلا أنه لم يحقق الاستدامة وبالتالي لم يتحقق النمو الاحتوائي

فالعلاقة بين استدامة النمو واحتوائه علاقة متبادلة حيث لم يتم الوصول إلى المهمشين والمستبعدين، فلم يكن هذا النمو احتوائيا بالقدر الكافي

وحيث يعتبر رفع مستويات التشغيل من أهم الأهداف الاقتصادية، فقد بلغ معدل البطالة ٨.٨ % ، كما بلغت نسبة من يعيشون على أقل من خمسة دولارات في اليوم ٨٥%، وبلغت نسبة الفقر المدقع في الصعيد أكثر من ٨٠%، ويتضح من الشكل (٢) انخفاض معدلات الفقر من ٢٢% عام (١٩٩٥/١٩٩٦) إلى ١٩.٥% عام (٢٠٠٤/٢٠٠٥)، ثم حدث أن تلقى اقتصاد مصر صدمتين الأولى الأزمة المالية العالمية نهاية ٢٠٠٨ انخفض على أثرها معدل النمو الاقتصادي إلى ٤.٦٧%،٥.١٤% عامي ٢٠٠٩،٢٠١٠ على التوالي ، والثانية كانت داخلية وهي ثورة ٥٢ يناير عام ٢٠١١ وما أعقبها من عدم استقرار سياسي وتناقص في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وانخفاض الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة ارتفاع معدل البطالة من ٨.٧% عام ٢٠١٠ إلى.....١٣.٥% عام ٢٠١٣، وبالتالي انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ١.٨% وهو أقل من معدل النمو السكاني وهذا يعني انخفاض في مستوى المعيشة الفرد، وبدأت الحكومة تتخذ مجموعة إجراءات لتحد من التدني في مؤشر النمو الذي قد بلغ ٢.٤% في المتوسط خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة والتضخم لتبلغ في المتوسط ١٣ % ، و١٠% على التوالي لنفس الفترة ، ثم بدأت مرحلة الاستقرار السياسي فتزايد معدل النمو ليصل إلى ٤.٣٧% عام ٢٠١٥ ، قامت الحكومة بتنفيذ خطة هدفها جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق مزيد من فرص العمل ، ولكن لم يتحقق الهدف بل وأخذ معدل الفقر في التزايد المستمر وصولا إلى ٢٧.٥% عام (٢٠١٥/٢٠١٦) مصحوبا بتزايد في معدلات البطالة والذي بلغ فالمتوسط ١٢%(ياسر إبراهيم ،٢٠٢٣) .

شكل رقم (٢) معدل البطالة والفقر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

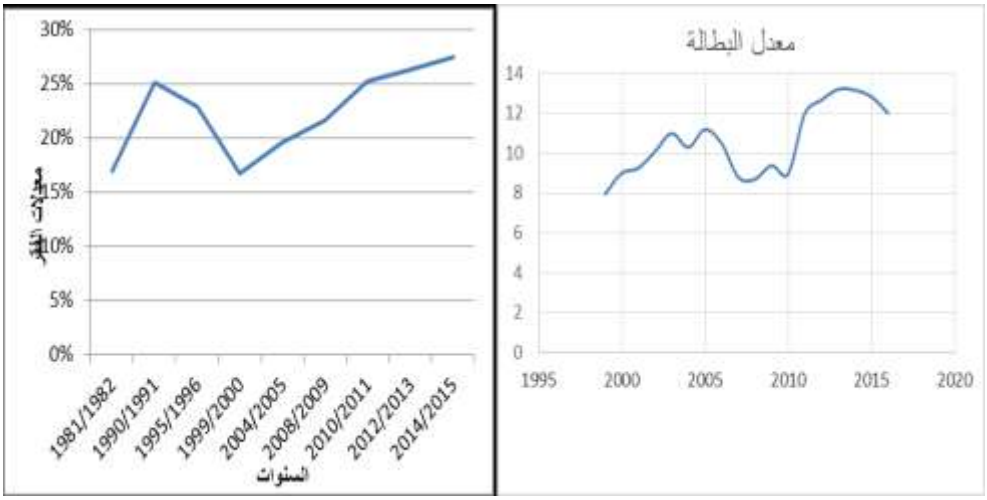

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك اعداد متفرقة

- انتهجت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي الجديد مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦ الذي تطلب تحرير سعر الصرف، أدى ذلك إلى علاج الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر، فتزايد معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٥.٥٦% عام ٢٠١٩، ثم تعرضت مصر لأزمة أخرى عالمية، وهي وباء كوفيد ٢٠١٩، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد المصري ليبلغ معدل النمو نحو ٣.٥٧% عام ٢٠٢٠.
- ويتضح من الشكل رقم (٢) أن خط الفقر القومي وصل لأعلى قيمة له عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث ٤٨% من سكان ريف الوجه القبلي غير قادرين على إشباع احتياجاتهم الأساسية، بينما يعيش به ٢٦% من إجمالي السكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠)، فالإصلاحات السياسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الجديد مثل رفع الدعم عن الوقود والسلع التموينية قد أضرت بالطبقة الوسطى والدنيا، ولهذا فقد قامت الدولة بعدة مبادرات لتحسين

أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل مثل حياة كريمة وتكافل وكرامة، فبعد أن كانت نسبة الفقر ٣٢.٥% تحت خط الفقر عام ٢٠١٨، انخفضت إلى ٢٩.٧% عام ٢٠٢٠.

- لقد كان هناك معوقات أمام تحقيق النمو الاحتوائي في مصر، فما زال التعليم في مصر لا يصل لكافة السكان كما يفتقر إلى الجودة وفقا لتقارير التنافسية العالمية، وتزايد نسبة الإنفاق على التعليم لا يتناسب وتزايد النمو السكاني ، ثم إنَّ نسب النساء المعيلة في تزايد ، وارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي، وتردي الوضع الصحي، كل ذلك أدى إلى تزايد التفاوت في الدخل وارتفاع معدلات الفقر، لذا اتخذت مصر مجموعة من الآليات والإجراءات لتحقيق النمو الاحتوائي (أبو طالب، ٢٠١٨) :
- ضخ الاستثمارات المادية والاستثمار في العنصر البشري في التعليم والتدريب والصحة، وتحقيق مفهوم الشمول المالي وتقديم الحوافز الضريبية وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار
- تعزيز البيئة الأساسية بهدف التحسين والتطوير من أجل رفع معدلات الإنتاج، مثل إنشاء المدن الجديدة كالعاصمة الإدارية، شبكات ضخمة من الطرق والكباري وزيادة المواصلات والمشروعات الصناعية والزراعية في مناطق مختلفة، ولا بدَّ أن يرتبط الإنفاق على البنية التحتية بإستراتيجيات مكملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة لدعم الفقراء، ويطلق عليها مشروعات البنية الأساسية على نطاق المحليات. (OECD,2006)
- دمج المناطق المهمشة فالصعيد من خلال إنشاء هيئة تنمية الصعيد وبرنامج التنمية المحلية بمحافظات الصعيد وذلك مع بداية عام ٢٠١٨،وذلك بهدف تطوير البنية التحتية لست مناطق صناعية بالصعيد وخلق فرص عمل جديدة .
- التوسع في المشروعات التنموية القومية في كافة قطاعات المجتمع ولا سيما الفقراء والمهمشين نتج عن ذلك (طبقا لبيانات جهاز الإحصاء)أن بلغ حجم قوة العمل ٢٩.٣٥٨ مليون فرد عام ٢٠٢١(٢٤.٢٩٦ مليون فرد ذكور،

٥.٠٦٢ مليون فرد من الإناث)، بلغ حجم المشتغلين ٢٧.١٨٨ مليون مشتغل عام ٢٠٢١ (٢٢.٩٣٧ مليون مشتغل ذكور، ٤.٢٥١ مليون مشتغل إناث) ، وبلغ عدد المتعطلين ٢.١٧٠ مليون متعطل عام ٢٠٢١ (١.٣٥٩ مليون متعطل ذكور، ٨١١ ألف متعطل إناث) ، ومعدل البطالة ٧.٤٪ عام ٢٠٢١ من إجمالي قوة العمل و٥.٦% معدل البطالة بين الذكور و١٦% بين الإناث، مقارنة بمعدل بطالة قدره ١٣,٤% عام ٢٠١٤ ، بلغ معدل البطالة في الحضر ١١.٢٪ مقابل ٤.٣٪ في الريف، وذلك نتيجة توافر فرص عمل بصورة أكثر في الريف، وبلغ معدل البطالة بين ذكور الحضر ٨.٧٪ وبين ذكور الريف ٣.٢٪ بينما بلغ معدل البطالة بين إناث الحضر ٢١٪ مقابل ١٠.٧٪ بين إناث الريف نتيجة مشاركة الإناث في الأنشطة الزراعية في الريف (عام ٢٠٢١) .

- ولكن بالنسبة لأعداد المشتغلين خلال عام ٢٠٢٢، وهم موزعون كالآتي: "٢٣ مليونا و٧٦٧ ألف مشتغل ذكور، و٤ ملايين و ١٧٢ ألف مشتغل إناث"، بينما بلغ عدد العاطلين ٢ مليون و١٨٣ ألف عاطل بواقع مليون و٢٤٣ ألف عاطل من الذكور، ونحو ٩٤٠ ألف عاطل من الإناث، وبالرغم من ارتفاع عدد العاطلين خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١ والذي بلغ عدد العاطلين خلاله مليون و ١٧٠ ألف عاطل، إلا أن معدل البطالة خلال هذا العام تراجع بشكل طفيف، مسجلًا ٧.٢% مقابل ٧.٤% في عام ٢٠٢١ ، وهنا يتضح أن هناك مشكلة ما قد أدت إلى تزايد عدد العاطلين في سوق العمل لعام ٢٠٢٢ ويرجح أن السبب وراء ذلك هو عدم استقرار الأسعار والذي يعود إلى: ارتفاع أسعار الوقود وارتفاع سعر الدولار وتوقف الكثير من الشركات والمصانع عن العمل لازمة الاستيراد ، مضافا لهذه الأسباب زيادة أعباء خدمة الدين التي ترتفع سنويا.
- رفع تنافسية القطاعات الإنتاجية والصناعية من خلال البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي والذي يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة، ويستهدف

البرنامج تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية لتتمكن من منافسة مثيلاتها المستوردة ، تشغيل الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبير وخلق فرص عمل لتشغيل أكبر عدد من العماله والحد من البطاله ، ويسمح بالتحول الهيكلى فى الانتاج والتصدير نحو الخدمات ذات القيمة المضافة ، المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة ، وقامت الحكومة المصرية بإتخاذ بعض الاجراءات التى تعزز هذا الاتجاه مثل : أتاحة أراضى صناعية وزراعية بأسعار مخفضة وتسهيلات ميسرة وتبسيط اجراءات التراخيص الصناعية ، والتوسع فى المجمعات الصناعية المتكاملة بإنشاء ١٣ مجمعا صناعيا جديدا لتوفير ما بين ٧٠٠- ٩٠٠ الف فرصة عمل سنويا ، مما أسهم فى خفض معدل البطالة ليصل إلى ٨.٤% عام ٢٠٢٢/٢١ (وزارة التجارة والصناعة ،٢٠١٩)....

- تعديل المناخ التشريعي الاقتصادي: فلقد قامت الدولة بأصدار أكثر من قانون منذ عام ٢٠١٦ سعيا لتحقيق النمو الاحتوائي ، كان الهدف منها هو تحسين بيئة العمل هذه القوانين مثل : قانون انهاء المنازعات الضريبية ، تعديل قانون تنظيم الصناعة وتشريعاتها ، قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية للتنمية الصناعية ، قانون الاستثمار ، قانون تنظيم اتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية ، وتعديل قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والادوات المالية غير المصرفية .
- إجراءات تخص الامان الإجتماعى لتخفيف الاثار السلبية للأصلاحات الهيكلية على الطبقات الفقيرة منها : برنامج تكافل وكرامة ، برنامج فرصة وذلك بهدف التدعيم المادى والمعنوى للطبقات الأكثر أحتياجا وخلق فرص عمل مناسبة لهم ، أيضا برنامج سكن كريم الذى يهدف إلى وجود سكن بخدمات اساسية للأسرة الفقيرة ، وبرنامج مودة الذى يدعم الأسرة المصرية والشباب المقبل على الزواج .

- رفع الدعم تدريجيا عن الطاقة الموجهه لجميع طبقات المجتمع وإعادة توجية الجزء المرشد من الدعم إلى برامج الضمان الاجتماعى لدعم الطبقات الفقيرة ، زيادة الاستثمار فى مشاريع الطاقة المتجددة .
- الأستثمار فى رأس المال البشرى وذلك بزيادة المخصصات المالية للتعليم والصحة ، ولكن تم توجيهها لزيادة الابنية التعليمية لمواجهه الزيادة السكانية ، وبالتالى يتحقق زيادة فى نسبه المتعلمين وانضمام الفئات الفقيرة والمهمشة للتعليم ، ولكن كان هناك اثر ضعيف على جودة التعليم ومخرجاته .
- دمج الشباب فى عمليات التطوير والتنمية واشراك المرأة فى كافة تخصصات العمل بالقطاع العام والخاص والعمل السياسى لتحقيق النمو الاحتوائى ، تشجيع ريادة الاعمال والابتكار ونشر ثقافة العمل الحر وتدعيمها من خلال التمويل والتسهيلات المقدمة للمشروعات الصغيرة من البنوك ، والمساهمة فى تسويق منتجاتهم ، فتحققت مستويات منخفضة لمعدل البطالة وتم الوصول لأقل معدل خلال أكثر من ٣٠ عاماً ليسجل ٧.٤% عام ٢٠٢١، مقابل ١٣% عام ٢٠١٤، فيما سجل معدل البطالة ٦,٤% في عام ٢٠٢٢ .
- التحسن النسبى فى معدلات التضخم ، وذلك طبقا لما أعلنه البنك المركزى عن أحتواء معدل التضخم حيث سجل ٨.٥% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ١٠.١% عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، ٢٩.٥ % عام ٢٠١٧
- يساعد الاستثمار الاجنبى المباشرفى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى حيث أنه يساهم فى خلق فرص عمل جديدة وبالتالى تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر كما أنه يعمل على نقل المعرفة والمهارات التدريبية وبالتالى تحسين القدرات لدى العاملين ، فيساهم بذلك فى تنمية رأس المال البشرى .

يتحقق النمو الاحتوائى إذا توافر النموالاقتصادى والذى يعتبر شرطا ضروريا بينما توليد فرص عمل وتحقيق عداله اجتماعية يعتبرشرطا كافيا ، وترتكز أستراتيجية النمو الاحتوائى على ضخ الاستثمارات الحكومية فى الصحة والتعليم كأهم مكونات رأس المال البشرى ، وتحسين خدمات البنية التحتية بدعم من القطاع الخاص ، وبالتالى توفيرمزيد من

فرص العمل ، ويشمل الاحتواء الأنصاف والمساواه فى الفرص ويركز مفهوم الاحتواء على الانتاجية بدلا من إعادة توزيع الدخل المباشر كوسيلة لزيادة دخل الفئات المستبعدة ، وبناء على ماسبق وما يعنيه النمو الاحتوائى ويشتمل عليه فقد تم قياس النمو الاحتوائى بمؤشر مركب من مؤشرين :مؤشر التنمية البشرية **HDI**والذى يقيس مدى جودة الحياه داخل الدول من خلال كل من التعليم والصحة والدخل **ومؤشرGII** قياس عدم المساواة بين الجنسين ، وكما فى الشكل (٣) فقد جاء المؤشرفى تحسن دائم ويعزى ذلك إلى حفز الدولة للاستثمارات الخاصة بجانب زيادة الانفاق الحكومى على مشروعات البنية التحتية والمرافق ، وواصل مؤشر الاحتواء تصاعده منذ عام ٢٠٠٨ وذلك يعود أيضا إلى زيادة الصادرات البترولية وغيرالبترولية ورفع تنافسية الانتاج وزيادة مشاركة المرأة فى العمل ، وتطوير الجهاز المصرفى من قبل البنك المركزى وايضا بأتباع الاجراءات والاليات والتى تم الاشارة لها سابقا ، وواصل معدل النمو الاحتوائى التزايد ، وبدأ معدل النمو فى زياده سرعته بعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الثانى ٢٠١٦ وتحرير سعر الصرف ، وزيادة برامج الدولة الهادفة لتحسين مستويات المعيشة للفقراء مثل تكافل وكرامة وأدماج المستبعدين فى الحياه الاقتصادية ، وقد يكون زيادة الدين الخارجى احد المحددات الايجابية فى تمويل عجز الموازنة وضخ اموال داخل البلاد من شأنها استدامة النمو .

شكل رقم (٣) النمو الاحتوائى (مؤشر مركب)

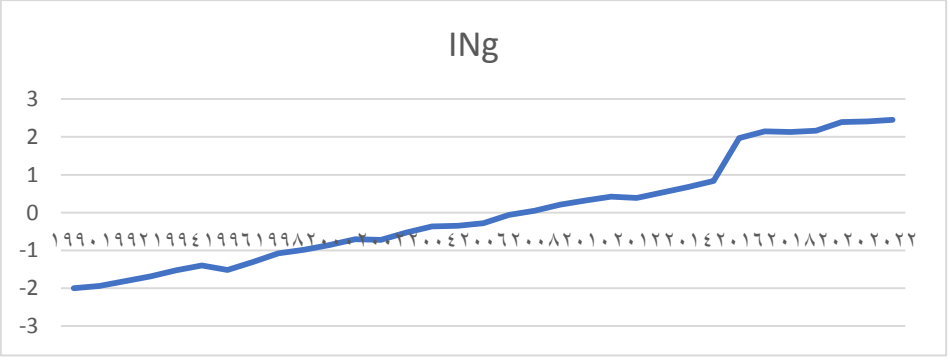

المصدر.https://data.albankaldawli.org/indicator/EG

المديونية الخارجية في مصر

عرف الاقتصاديون نظرية العجز المزدوج للعجز المالي عندما تكون النفقات أكثر من الإيرادات وعجز الحساب الجاري عندما تكون الواردات أكثر من الصادرات. تنص نظرية الفجوة المزدوجة على وجود فجوتين؛ وتحدث الفجوة الأولى عندما لا تكون المدخرات المحلية (الخاصة والعامة) كافية لتمويل متطلبات الاستثمار في البلاد، احصائية والسبب الثاني هو الفجوة في أسعار صرف العملات الأجنبية في البلدان النامية وغيرها من البلدان المتقدمة. وبسبب العجز والفجوات المذكورة أعلاه، قد تحتاج الدولة إلى تمويل مصادر خارجية لتعزيز النموالاقتصادي وأستدامة التنمية. فعندما تقوم الدولة بأستخدام ديونها الخارجية أفضل أستخدام وبشكل منتج ، فإنها تستطيع أن تقلل من العجز المزدوج والفجوات المزدوجة. وفي المقابل، إذا لم تستخدم الدولة الدين الخارجي في القطاعات الإنتاجية والاستثمارات ذات العائد المرتفع، فمن الممكن أن تواجه أعباء الديون. ومن الناحية العملية، تواجه العديد من البلدان النامية هذا العجز المزدوج، والفجوات المزدوجة ، ومشاكل خدمة الديون.

لقد لجأ الاقتصاد المصرى إلى التداين بسبب عجز الموازنة العامة وقله المدخرات وذلك منذ بداية الثمانينيات وأتخذت مصر قرار بالأصلاح المالى والهيكلى فمر الاقتصاد المصرى بعده مراحل أنتقالية خلال فترة الدراسة وفيما يلى دراسة تحليلية لتطور الدين الخارجى المصرى من خلال النقاط الاتية :-

١- مراحل تطور الدين الخارجى وأعباء خدمة الدين :
٢- تطور مؤشرات الدين الخارجى

١- مراحل تطور الدين الخارجى وأعباء خدمة الدين:

المرحلة الاولى الاصلاح الاقتصادى الاولى (١٩٩٠-١٩٩٩)

شهدت فترة التسعينات تحسنا فى حاله المديونية وذلك بسبب إعادة جدولة الديون وأسقاط نحو ٤٥.٦% من الديون الخارجية المستحقة على مصر ، ١٥% منها

فى يوليو ١٩٩١ و١٥% أخرى مارس ١٩٩٢ ثم ٢٠% عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وتم الاتفاق على جدولة باقى الديون المستحقة وتبلغ نحو ٢٤.٣ مليار دولار على ٥٢ عام (المشد، إيمان ابراهيم، ٢٠١٥) ، ويعود ايضا هذا التحسن إلى اتباع السياسة المالية فى مصرإلى اللجوء للدين الداخلى بدلا من الدين الخارجى لتمويل العجز فالموانة العامة للدولة .

يساهم أعباء خدمة الدين الخارجى من فوائد واقساط مستحقة فى زيادة الضغوط التضخمية حيث يتم أقتطاع جزء كبير من الناتج المحلى الاجمالى لمواجهه اعباء الديون ، وشهدت هذه الفترة أنخفاضا لأعباء خدمة الدين الخارجى فمن ٢٦١٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٢٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ ثم إلى ٢١١٢مليون دولارعام ١٩٩٦ وصولا ١٨٤١مليون دولار عام ١٩٩٩ .

شكل رقم (٤) تطور الدين الخارجى وأعباء الدين خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

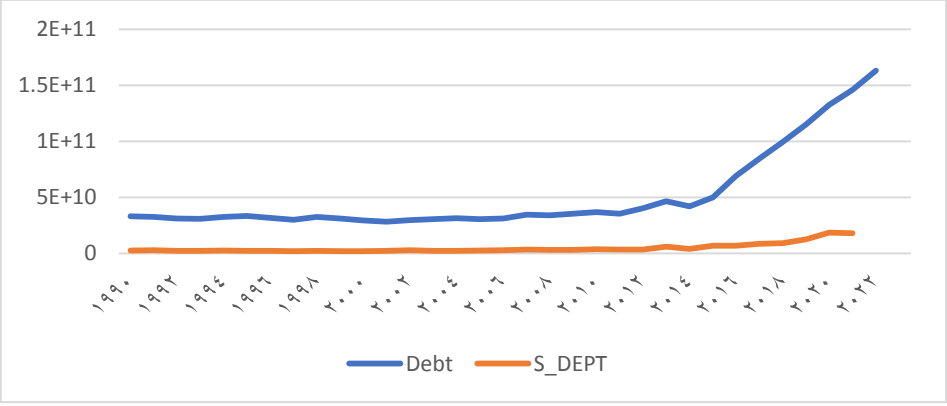

المصدر.https://data.albankaldawli.org/indicator/EG

المرحلة الثانية : من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٩ :

كما هو موضح فى الشكل السابق رقم (٤) فقد أستقرنسبيا الدين العام الخارجى خلال تلك الفترة ، فمن ٢٩.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣١.٤ مليار

دولارعام ٢٠٠٤ ويرتفع تدريجيا ليبلغ ٣٤.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ، بينما عام ٢٠٠٨ ينخفض رصيد الدين الخارجى عام ليبلغ ٣٣.٩ مليار دولار ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الامريكى وبالتالى أنخفاض رصيد الدين الخارجى ، ومن ناحية أخرى يعود الانخفاض إلى تحقق صافى سداد للقروض والتسهيلات والذى بلغ ١.١ مليار دولار وسداد أقساط أخرى ٣.٥ مليار دولار ، ثم عاد رصيد الدين الخارجى إلى الارتفاع فى نهاية الفترة ليبلغ ٣٥.٤ ، ٣٦.٨ عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ ع التوالى .(محمد الحارونى ، ٢٠١١) .

- اتجاه أعباء خدمة الدين الخارجى إلى الارتفاع فمن ١٩٨٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠إلى٢٦٨٤ عام ٢٠٠٢ ثم أنخفضت ل ٢٤٨٧عام ٢٠٠٥، ولكن أستمر الاتجاه للارتفاع ولعل السبب يرجع إلى أرتفاع أسعار الدولار أمام الجنية المصرى خلال تلك الفترة وكذلك الحال بلغ حجم أعباء خدمة الدين الخارجى ٣٢٩٢ عام ٢٠٠٧ ، ويرجع ذلك لارتفاع المسدد من الاقساط ، ٣٠٦٤ عام ٢٠٠٩ .

المرحلة الثالثة : الفترة من (٢٠١٠ -٢٠١٥)

كما هو موضح فى الشكل (٤) فقد كان التزايد سريعا للدين العام الخارجى خلال تلك الفترة ، فمن ٣٦.٨مليار دولار عام ٢٠١٠ ومرورا بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبعها من أحداث ، حيث أنخفضت الاستثمارات الاجنبية وأنخفضت تحويلات العاملين بالخارج وقطاع السياحة مما أدى إلى زيادة الدين العام الخارجى ليبلغ ٤٠مليار دولار عام ٢٠١٢ ، ويرجع ذلك أيضا لتراجع سعر صرف الجنية أمام الدولار وتراجع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة فى الأسواق العالمية نتيجة لشراء كيانات مقيمة لجزء منها بما قيمته ٢٤٢مليون دولاروتحقيق صافى سداد للقروض والتسهيلات بنحو١ مليار دولار بمعدل نمو سنوى يبلغ ٣.٦%

عام ٢٠١١ ثم٤٦.٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ وصولا إلى ٤٨.١ مليار دولار عام ٢٠١٥ (مريم برسوم ،٢٠٢٢) .

- كان أتجاه أعباء خدمة الدين الخارجى متذبذب فمن ٣٧٤٥ مليون دولار عام ٢٠١٠إلى٣٢٤٢ مليون دولار عام ٢٠١١ ثم أرتفعت أضعافا ليبلغ ٦٠٠٢عام ٢٠١٣، وصولا إلى ٦٦٣٥ مليون دولار عام ٢٠١٥ .

المرحلة الرابعة : مرحلة الاصلاح الثانى ٢٠١٦-٢٠٢٢

بدأ الاصلاح الاقتصادى الثانى عام ٢٠١٦ وشهدت هذه الفترة مجموعة من التحولات والتغيرات للبيئة الاقتصادية وتم تعويم سعر الصرف عام ٢٠١٦ وأتجهت الدولة إلى زيادة الدين الخارجى لسد العجز من النقد الأجنبى وأيضا بهدف تمويل العجز فى الموازنة العامة مقابل خفض الأعتماد على الدين المحلى ، وحيث ان الدين الخارجى يتيح فترات أستحقاق أطول ،بلغ رصيد الدين الخارجى ٦٩.١٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم قفز ليبلغ ٩٩.٦٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ ، ١١٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٩ وترجع الزيادة إلى أرتفاع صافى المستخدم من القروض والتسهيلات وأنخفاض أسعار معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الامريكى ، تسببت ازمة كرونا بمشاكل فى سلاسل التوريد العالمية ، وأيضا ازمة روسيا وأوكرانيا وما تسببته فى رفع أسعار المواد الغذائية عالميا ، مما جعل البيئة الاقتصادية العالمية مرتفعة لأسعار الفائدة ، ما أدى إلى خروج جزء كبير من الاستثمارات غير المقيمة فى الأموال الساخنة المحليه بحوالى ٢٠ مليار دولار وبالتالى عم قدرة مصر فى توفير العملات الاجنبية ، كل هذه الاوضاع الاقتصادية أدت إلى أرتفاع الدين الخارجى لمصر بمعدل نمو سنوى مركب عن الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ بنسبة ١١.٥ % وقد يرجع الزيادة فى الدين الخارجى الهادف لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة لزيادة الانفاق على الرعاية الصحية (ازمة الجائحة) ، فقد حصلت مصر على ديون بقيمة ٢.٨ مليار دولار بموجب أداة "التمويل السريع "عام ٢٠٢٠ ،٣.٦ مليار دولار من صندوق النقد الدولى و٥.٢ مليار دولار من الاستعداد الائتمانى كل ذلك فى نفس عام ٢٠٢٠ ، كما حصلت على تمويل من بيع سندات فى السوق الدولية بمبلغ ٥ مليار دولار .

مما سبق يتضح أن الدين العام الخارجى كان دائما فى تزايد وعليه زيادة اجمالى خدمة الدين الخارجى من فوائد وأقساط ، وحيث ان أغلب الديون الخارجية على مصر بالدولار الأمريكى ،ومع عدم أستقرارأسعار صرف الدولاروأنخفاض الجنية المصرى أمام الدولار ، فهذا يعنى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة لسد فجوة أنخفاض قيمة الجنية أمام الدولار لسداد الالتزامات الخاصة بالدين الخارجى .

٢- تطور مؤشرات الدين الخارجى

تعتبر مؤشرات الدين الخارجى مقيدة فى عملية تقييم الدين الخارجى والقدرة على السداد كذلك تمكن هذه المؤشرات من التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية التى تواجهها الحكومات بشكل عام وتنبؤ المخاطرة المحتمله والمرتبطة بإدارة الدين الخارجى ، وفيما يلى أهم مؤشرات الدين الخارجى ومدى قدرة الاقتصاد المصرى على الوفاء به :-

شكل رقم (٥) مؤشرات الدين الخارجى خلال فترة (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

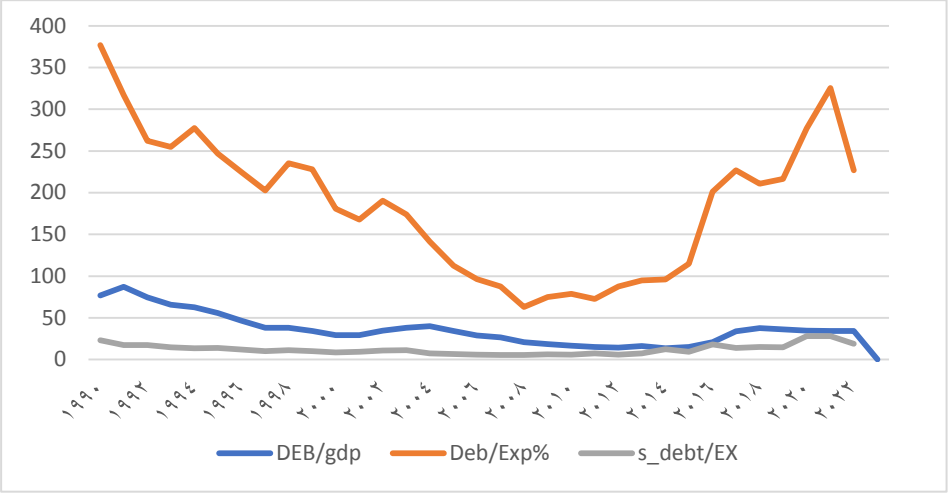

Source: http://data.worldbank.org/indicator

- نسبة إجمالى الدين الخارجى /الناتج المحلى الاجمالى ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية التى تستخدمها الدول فى تقييم الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادى وقدرة الحكومة على الانتاج والالتزام بسداد مستحقات الديون

الخارجية ، حيث أنه لا يجوزأن يكون رصيد الدين الخارجى فى أى وقت ٤٠% من الناتج المحلى الاجمالى (مادة رقم ٣٠ قانون الدين العام رقم ٤٢ لسنه ٢٠٠٥) ، وكما هو موضح بالشكل رقم (٥) نجد أن نسبه الدين الخارجى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٦) بلغت فى المتوسط ١٦.٨٤% ، ثم أتجه المؤشر إلى الارتفاع بسرعه حيث بلغ نسبه ٤١.٢ % عام ٢٠١٧ ، وبهذا تخطت النسبه درجة الامان المشار لها سابقا (٤٠%) ما يعنى أن الدين الخارجى دخل مرحله الخطر .

- نسبه إجمالى الدين الخارجى / إجمالى الصادرات السلعية والخدمية يشير هذا المؤشر لقدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية والسداد ويعتبر مؤشر أستدامة ، ووفقا لهذا المؤشر توصف مديونية الدولة بالأعتدال إذا كانت نسبه الدين الخارجى /الصارات السلعية والخدمية أقل من ٢٠٠% ، وتوصف بأن المديونية مرتفعة إذا كانت النسبه ما بين٢٠٠ -٣٥٠% ، ومن الشكل رقم (٥) نجد انه فى الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٦) كانت المديونية الخارجية توصف بالأعتدال بينما أصبحت مرتفعه من(٢٠١٧-٢٠٢٢) فمن ٢٢٦% عام ٢٠١٧ ثم ٢٧٦ % عام ٢٠٢٠ ثم ٣٢٥% عام ٢٠٢١ ثم ٢٢٦ % عام ٢٠٢٢، وذلك يعكس أن الديون الخارجية أصبحت أداة التمويل الرئيسية للعملة الصعبة وللحفاظ على أستقرار سعر الصرف، وهذا يدل على أن هناك مشكلة التزام مصر تجاه سداد مديونياتها .
- نسبة خدمة الدين إلى إجمالى الصادرات السلعية والخدمية والدخل الرئيسى : يقيس نسبه الصادرات التى تحول إلى سداد أعباء المديونية وبالتالى يقيس مدى هشاشة خدمة الدين فى حين حدوث أنخفاض غيرمتوقع للصادرات، كما يعكس أهمية الديون القصيرة فى خدمة المديونية وهو بذلك مؤشر أستدامه ، ويلاحظ من الشكل رقم (٥) ان هناك تزايد بمعدل ثابت فى نسبة خدمة الدين إلى إجمالى الصادرات خلال فترة الدراسة ، ولكن أرتفعت النسبة فى

الاعوام الاخيرة (٢٠١٦-٢٠٢٢) وهذا قد يعود إلى أن هناك ارتفاع دائم فى الصادرات السلعية والخدمية فى مواجهه الدين الخارجى .

٣. قياس أثر الدين الخارجى على النمو الاحتوائى فى مصر(دراسة قياسية)

ينصب الاهتمام فى هذا الجزء على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادى الاحتوائى كمتغير تابع وبين الدين العام الخارجى كمتغير مستقل مستهدف وعدة متغيرات أخرى تؤثر ف النمو الاحتوائى وتعتمد منهجية الدراسة على بيانات سنوية تغطى الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٢ تم الحصول عليها من البنك الدولى ، والبنك المركزى المصرى ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والنتائج تم الحصول عليها من برنامج Eviews12.

وقد تم أحتساب النمو الاحتوائى فى هذه الدراسة بأستخدام مؤشر مركب من مؤشرين هما :١- **مؤشر التنمية البشرية(HDI)** ويهدف إلى قياس مدى جودة ونوعية الحياة بين مختلف الدول حيث تستند تلك الأبعاد على صحة الافرد، ومستوى تحصيلهم التعليمي، ومستوى عيشتهم ، ٢- **مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) (Gender inquality index)** وهو مؤشر مركب يستخدم لتصنيف خسارة التنمية وقياس فقدان الإنجاز داخل بلد ما بسبب عدم المساواة بين الجنسين. ويستخدم ثلاثة أبعاد لقياس تكلفة الفرصة البديلة: الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل ، تتراوح قيمة GII بين ٠ و١، حيث يمثل ٠ عدم المساواة ٠٪، ما يشير إلى أن أداء النساء على قدم المساواة مقارنة بالرجال و١ هو عدم المساواة بنسبة ١٠٠٪، ما يشير إلى أن أداء النساء ضعيف مقارنة بالرجال.

البيانات وتوصيف النموذج:

- البيانات:

لتحقيق هدف الدراسة وهو أختبار أثر زيادة الدين الخارجى على تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر وهل هو أثرإيجابى أم سلبى ، حيث أختلفت الاراء بأختلاف

الدول التى تمت فيها مثل هذه الدراسة ، سوف تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية عن مصر تغطي الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٢) ومصدر هذه البيانات هو موقع البنك الدولي World Bank Data Base.

المتغير التابع

(INg) يمثل مؤشر النمو الاحتوائى فى مصر فى الزمن t حيث t=) (1,2,3…n. وهو مؤشر مركب من مؤشران ، (الاول :مؤشرالتنمية البشرية (HDI)وهو مؤشر مركب لقياس كل من التعليم والصحة والدخل ، والثانى : مؤشر (GII) يعد هذا المؤشر مقياسا مركبا لقياس فقدان الإنجاز داخل بلد ما بسبب عدم المساواة بين الجنسين. ويستخدم ثلاثة أبعاد لقياس تكلفة الفرصة البديلة: الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل ، تتراوح قيمة مؤشر GII بين ٠ و١، حيث يمثل ٠ عدم مساواة بنسبة ٠%، مما يشير إلى أن النساء متساويات مقارنة بالرجال ويمثل ١ عدم مساواة بنسبة ١٠٠%، مما يشير إلى أن أداء النساء ضعيف مقارنة بالرجال.)

كلما اتجهت قيم مؤشر النمو الاحتوائى للزيادة الموجبة أشار إلى درجة اقرب الاحتوائية .

المتغيرات الضابطة

- Sdebt أجمالى خدمة الدين الخارجى (% اجمالى الدخل القومى) ، على أعتبار ان خدمة الدين من اقساط وفوائد عبء سنوى على الاقتصاد ، ومتوقع أن يكون هناك علاقة موجبة بينه وبين النمو الاحتوائى فى مصر، ولك طبقا لبعض الادبيات السابقة.
- Gdpg يمثل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (% سنويا) ، وهو مؤشريوضح الوضع الاقتصادى للدولة ، ومن المتوقع أن تكون علاقته طردية بمؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ، فزيادة الناتج المحلى الاجمالى تعنى

زيادة المخصص للأنفاق على التعليم والصحة والبحث والتطوير ومن ثم زيادة انتاجيه الفرد والقطاعات مما يحسن مؤشر الاحتواء .

- Educ يمثل (الانفاق على التعليم / الناتج المحلى الاجمالى%) ومن المتوقع أن يكون اثره موجب على مؤشر النمو الاحتوائى .
- Health يمثل (الانفاق على الصحة / الناتج المحلى الاجمالى%) ومن المتوقع أن يكون اثره موجب على مؤشر النمو الاحتوائى .

ويعتبرا هما الأفضل فالاستخدام لانهما الاكثر أرتباطا ببرامج النمو الاحتوائى سواء من خلال الانفاق على التعليم أوالصحة وتنمية المجتمع ، لانهما يؤديا إلى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى الذى هو اساسى فى عملية النمو الاحتوائى .

- DCP الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي) ، لقياس مستوى الاستثمار المحلى الخاص وهو يوضح مستوى التنمية المالية فى مصر .
- FDI الاستثمار الاجنبى المباشر ومن المتوقع ان يكون اثره على النمو الاحتوائى موجبا لانه يسمح بأنتقال التكنولوجيا المتقدمة وبالتالى تحسين نوعية الانتاج وزيادة القدرة التنافسية للصادرات ومزيد من فرص العمل وبالتالى ارتفاع مؤشر النمو الاحتوائى .
- OPEN مؤشر التجارة وهو الانفتاح التجاري أومايسمى بالعولمة التجارية ويعكس درجة انفتاح الدولة ، وهونسبة مجموع الصادرات والواردات في التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع ان يكون هناك علاقة سلبية بين الانفتاح التجارى والنمو الاحتوائى ، وذلك لان نسبة الواردات أعلى من الصادرات وذلك فى غير صالح النمو الاحتوائى .
- ei : متغير عشوائى يتضمن أثر العوامل التفسيرية التى لم يتضمنها النموذج محل التقدير .

توصيف نموذج ARDL

يوضح الإطار النظري السابق والدراسات السابقة أن محددات النمو الاحتوائى يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

INg= β0+ β1 Sdebtit + β 2 Gdpcgit + βEDU it+ β 4 Health it + β 5DCPit + β 6 FDI it+ β 6 OPENit + ei

وحيث أن هدف الدراسة هو تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير فان استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لا تصلح إلا في حالة سكون السلاسل الزمنية اى عندما تكون السلسلة متكاملة integrated من الرتبة صفر I(0). والسلاسل الزمنية فى الغالب تكون غير ساكنة، وفى هذه الحالة يتم استخدام مدخل التكامل المشترك Co-integration، وعليه فسوف تستخدم الدراسة نموذج الحدود لتوزيعات الانحدار الذاتي المبطأة the Autoregressive Distributive Lag (ARDL) bounds لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وهو ما يكافئ اختبار وجود علاقة توازنية فى الأجل الطويل بين مؤشر النمو الاحتوائى وباقى المتغيرات. ومن مميزات نموذج ARDL، والذي قدمه Pesaran et al. (2001) ، أنه لا يتطلب تساوى رتب المتغيرات، أي يمكن أستخدامه فى حالة أختلاف رتب المتغيرات، كما يعطي تقديرات أفضل من النماذج الأخرى فى حالة صغر حجم العينة.

وتوصف المعادلة التالية نموذج ARDL المبسط الخطي غير الديناميكي Static linear regression بين متغيرين Yو X او الشكل التالي ARDL(p, q) :

$$\boldsymbol{Y_t} = \sum_{\boldsymbol{j=1}}^{\boldsymbol{p}} \boldsymbol{\phi_j}\, \boldsymbol{Y_{t-j}} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q}} \boldsymbol{\theta_j}\, \mathrm{X}_{\mathrm{t-j}} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{1})$$

حيثY يمثل المتغير التابع ، و X المتغير المستقل ، p عدد فترات الابطاء للمتغير التابع في الطرف الأيمن كمتغير مستقل، والتي تبدأ بقيم p ...2 ,j=1، q عدد فترات الابطاء للمتغير المستقل ، والتي تبدأ بقيم q ...2 ,1 ,j=0 وتعطى هذه المعادلة معلمات الأجل القصير ، و تمثل $\boldsymbol{\phi j}$ معلمة الانحدار الذاتي، وتمثل $\boldsymbol{\theta_j}$ معلمات المتغير المستقل$\boldsymbol{X_{t-j}}$.

ويمكن وضع المعادلة (١) في شكل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج ARDL وتحويله الى نموذج انحدار خطي ديناميكي، والذي يمكن اشتقاق معلماته باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta \boldsymbol{Y_t} = \rho \mathbf{Y_{t-1}} + \boldsymbol{\theta_1} \mathrm{X}_{\,t-1} + \sum_{\boldsymbol{j=1}}^{\boldsymbol{p-1}} \gamma_{\boldsymbol{j}}\, \Delta \boldsymbol{Y_{t-j}} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta \mathrm{X}_{\,t-j} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{2})$$

وتستخدم المعادلة (٢) في إجراء الاختبارات التالية:

- اختبار الحدود للتكامل المشترك في الاجل الطويل Bounds-Testing the Long-Run Relationship

وباستبدال المتغير التابع y بالمتغير التابع للدراسة Ing ، واستبدال المتغير المستقل x بالمتغيرات المستقلة بالدراسة.

وعلية يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالى :

$$\Delta \boldsymbol{INg_t} = \rho \boldsymbol{INg_{t-1}} + \boldsymbol{\theta_1} Sdept_{\,t-1} + \boldsymbol{\theta_2}\mathrm{GDPcg}_{\,t-1} + \boldsymbol{\theta_3}\, EDU_{\,t-1} + \boldsymbol{\theta_4}\mathrm{Health}_{\,t-1} + \boldsymbol{\theta_5}\mathrm{DCP}_{\,t-1} + \boldsymbol{\theta_6}\mathrm{FDI}_{\,t-1} + \boldsymbol{\theta_5}\mathrm{OPEN}_{\,t-1} \sum_{\boldsymbol{j=1}}^{\boldsymbol{p-1}} \gamma_{\boldsymbol{j}}\, \Delta \boldsymbol{INg_{t-j}} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta Sdebt_{\,t-j} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta \mathrm{GDPCcg}_{\,t-j} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta \mathrm{EDU}_{\,t-j} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta \mathrm{Health}_{\,t-j} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta \mathrm{DCP}_{\,t-j} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta \mathrm{FDI}_{\,t-j} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{q-1}} \boldsymbol{\varphi_j}\, \Delta \mathrm{OPEN}_{\,t-j} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{3})$$

خطوات تقدير النموذج

-نتائج اختبار جذر الوحدة:

الخطوة الأولي لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات هى أختبار جذر الوحدة كشرط مسبق للتأكد من عدم وجود متغير متكامل من الرتبة الثانية I(2) .

كما يمكن استنتاج ان جميع السلاسل اما ساكنة I(0) او متكاملة من الرتبة الأولى I(1) ولكن لا يوجد سلسلة متكاملة من الرتبة الثانية I(2) وهو اول شرط لاستخدام نماذج ARDL.

ويمكن التأكد من سكون متغيرات الدراسة Stationarity **عن طريق أستخدام** اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF) ، لأ**ختبار ما اذا كانت المتغيرات ساكنة (لا تشمل جذر الوحدة Unit Root)** ،ذلك لانه في حالة عدم سكون المتغيرات ستكون نتائج النموذج زائفة ، **وقد** تم اختبار سكون المتغيرات ، وتم التوصل للنتائج الموضحة بالجدول التالى :

Table (1):Unit root test results using (ADF), (PP)

Variables	Agumented Dickey fuller			Phillips-Perron (PP)			Results
	Intercept	Intercep & None	None	Intercept	Intercept & None	None	
INg D (INg)	0.273192 (0.9731) -5.227828 (0.0002)***	-2.0344 (0.561)	0.0427 (0.689)	0.4288 (0.9811) -5.2274 (0.0002)***	-2.1161 (0.5177)	-0.3786 (0.5399)	I(1)
Sdept	-3.197969 (0.029)**			-3.126079 (0.034)**			I(0)
Gdpg	-3.9955 (0.004)***			-4.0274 (0.003)***			I(0)
EDU D(EDU)	-0.1570 0.9343 -5.0386 (0.0003)***	-2.2804 0.4319	-1.3329 0.1653	0.0027 0.9520 -5.0153 (0.0003)***	-2.1232 0.5140	-1.4116 0.1442	I(1)
Health D(Health	-1.1131 0.6968 -6.0568 (0.000)***	-2.8430 0.1945	0.4659 0.8092	-0.8729 0.7823 -7.1941 (0.000)***	-2.9250 0.1697	1.1686 0.9336	I(1)
DCP	-1.0548 (0.7211)	-2.2573 (0.443)	-0.0735 (0.6506)	-1.4613 (0.5399)	-1.5635 (0.7850)	-0.2845 (0.5755)	I(1)

D(DCP)	-3.4444 (0.0168)**			-3.5425 (0.0133)**			
FDI	-3.3031 (0.023)**			-2.2315 (0.1996)	-2.2349 (0.4553)	-1.4874 (0.1258)	**I(0)**
OPEN	-2.4926 (0.1269) -4.4107 (0.001)***	-2.4862 (0.332)	-0.7820 (0.369)	-1.4949 (0.523) -4.4203 (0.001)***	-2.0096 (0.574)	-0.7766 (0.371)	**I(1)**
Critical Values	**(ADF)**			**(PP)**			
1% level	-3.661661	-4.2845	-2.6416	-3.653730	-4.27327	-2.639210	
5% level	-2.960411	-3.5628	-1.9520	-2.957110	-3.55775	-1.951687	
10% level	-2.619160	-3.2152	-1.6104	-2.617434	-3.21236	-1.610579	

***Note*: - ***, **, *indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively**

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 12

يتضح من نتائج السكون اتفاق اختبارى (ADF)، (PP) على ان بعض المتغيرات المستخدمة غير ساكنة كمستويات as a levels ، وأن هذه السلاسل قد سكنت بعد أخذ الفروق الأولى 1st difference. أي أن هذه المتغيرات إما متكاملة من الرتبة الأولي I(1)، أو ساكنة كمستويات ومن الرتبة I(0)، ولكن لا يوجد سلسلة متكاملة من الرتبة الثانية I(2) وهو اول شرط لاستخدام نماذج ARDL.

أختبار التكامل المشترك Co-Integration test

نجري اختبار التكامل المشترك Co-integration من أجل التأكد من وجود حالة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفي حالة وجود تكامل مشترك فإننا نتجنب مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression، ويوضح الجدول التالي رقم (٢) نتائج اختبار التكامل المشترك، ونستخدم نتائج اختبار F- Bounds Test للكشف عن التكامل المشترك فى ضوء الفرضيتين :

فرض العدم : لا يوجد تكامل مشترك H0=0

فرض البديل : يوجد تكامل مشترك H0≠0

Table (2): Bounds testing results

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**11.61553**	**10%**	**2.03**	**3.13**
K	**7**	**5%**	**2.32**	**3.5**
		2.5%	**2.6**	**3.84**
		1%	**2.96**	**4.26**

من خلال الجدول السابق رقم (٢) نجد أن قيمة F-statistic > القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية ، أذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذى ينص على أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ، ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل منطقية بين كل المتغيرات ، كما يتم تحديد فترات الإبطاء قبل تقدير النموذج وتتم هذه العملية تلقائيا بناء على أستخدام برنامج E-VIEWS 12 ، وقد تم تحديدها كالاتى :

Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0, 2, 0, 2, 0)

Table (3): Diagnostic Tests results

Diagnostic Test	Tests	F- Statistic (Prop.)
Heteroskedasticity Test	**Breusch-Pagan-Godfrey**	**F(15,12) 0.4612 (0.920)**
Serial Correlation	**Breusch-Godfrey LM Test:**	**F(2,10) 1.3648 (0.299)**
Normality Test	**Jarque-Bera**	**0.9122 (0.633)**
Function form	**Ramsey REST Test**	**F(1,11) 0.0005 (0.981)**
Autocorrelation	**a:collelogram Q- Statistic**	**NO**
	b:collelogram squared Residuals	**NO**
Stability Test	**a: CUSUM**	
	b : CUSUM of Squares	**Stability**
		Stability
	R-squared 0.997	
	Adjusted R-squared 0.994	
	Durbin-Watson stat 2.4405	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 12

من الجدول السابق رقم (٣) يتضح عدم وجود مشكلة أختلاف التباين Heteroskedasticity ، وعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلى Serial Correlation ، وعدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعى للبواقى و لايوجد مشكلة أرتباط خطى ،حيث أشارت النتائج جميعها إلى أن القيمة الاحتمالية أكبر من ٠.٠٥ فى كل الاختبارات مما يدل على جودة وكفاءة النموذج ، وحيث أن R-squared مرتفعة 0.99 ما يدل على القوة التفسيرية للنموذج أى ان خدمة الدين الخارجى وباقى المتغيرات الضابطة المستخدمة تفسر مجتمعة ٩٩% من التغيرات التى تحدث فى النمو الاحتوائى ، وباقى النسبة وهو ١% يرجع إلى الخطأ العشوائى وهى نسبة ضعيفة .

-أختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability

يوضح الشكل التالي نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج:

شكل رقم (٦) نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج

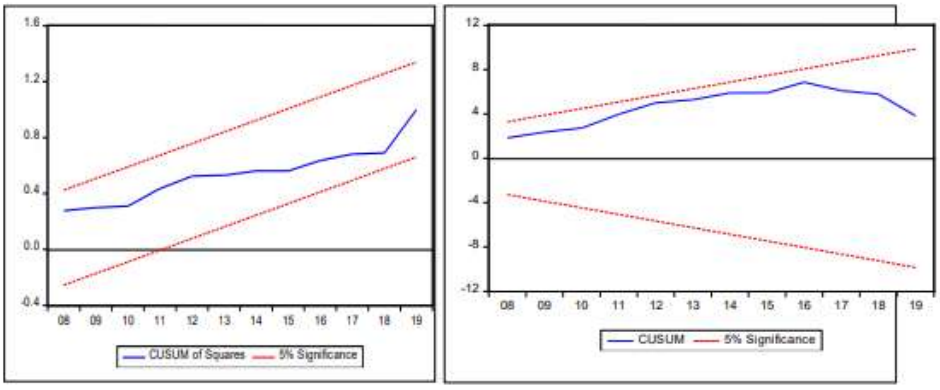

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 12

يوضح الشكل السابق المجموع التراكمي لبواقي النموذج المقدرCUSUM ، ويشيروقوع منحنى الرسم البياني للبواقي المقدرة بين الحدين الأدنى والأقصي للاختبار

بأن هناك اتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل،كما يشير إلى خلو البيانات من أى تغيرات هيكلية فيها (أى عدم وجود قفزات مفاجئة خلال زمن الدراسة) .

بناءا على ما سبق وبعد أن تم التحقق من خلو النموذج من المشاكل القياسية ما أكد على جودة النموذج ، تأتى عملية تقدير معاملات النموذج في الاجل الطويل كماهو موضح بالجدول رقم (٤):

Table (4): Government spending and inclusive growth in Egypt: Empirical results:
Dependent Variable: Inclusive Growth (INg)
Method: ARDL with HAC standard errors
Model selection method: Schwarz criterion

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run coefficients:				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	-0.610204	0.399173	-1.528671	0.1523
INg(-1)*	-0.265629	0.074686	-3.556600	0.0039
SDEBT(-1)	**0.098048**	0.033297	2.944633	0.0123
GDPG**	0.349842	0.090917	3.847927	0.0023
EDU**	-0.536336	0.112695	-4.759165	0.0005
HEALTH(-1)	1.266991	0.155794	8.132482	0.0000
DCP**	0.027833	0.004407	6.316057	0.0000
FDI(-1)	-0.138777	0.032700	-4.243977	0.0011
OPEN**	-0.006960	0.004855	-1.433687	0.1772
Error correction coefficient				
CointEq(-1)*	-0.265629	0.021899	-12.12972	0.0000
Short-run coefficients				
SDEBT	**0.369116**	0.138000	2.674750	0.0202
GDPG	1.317028	0.325502	4.046151	0.0016
EDU	-2.019113	0.231973	-8.704075	0.0000
HEALTH	4.769769	0.872126	5.469128	0.0001
DCP	0.104781	0.018162	5.769279	0.0001
FDI	-0.522447	0.136936	-3.815262	0.0025
OPEN	-0.026203	0.016108	-1.626756	0.1297

Note: - *, ** indicate significance at 1% and 5% respectively.**

٤. النتائج :

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن هناك تأثيراً إيجابياً للدين العام الخارجي (أعباء الدين الخارجي) على مستوى النمو الاحتوائي في مصر في الأجلين القصير والطويل، وهذا يعني أنه كلما زاد إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لمصر بنسبة ١% من إجمالي الدخل القومي أدى ذلك لزيادة مستوى النمو الاحتوائي بمقدار ٠.٠٩ درجة في الأجل الطويل و ٠.٣٦ درجة في الأجل القصير، وتتفق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة، زيادة الدين العام الخارجي تؤدي إلى زيادة ضخ الأموال داخل الدولة؛ وبالتالي إنعاش اقتصادها وإمكانية زيادة المشروعات؛ وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل واستيعاب الطبقات الفقيرة والمهمشة، ولكن نلاحظ أن تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاحتوائي اكبر في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل؛ مما يدل على أنه حل مؤقت وسريع وليس مستداماً، وأن مزيداً من زيادة الدين الخارجي وخدمة الدين تضر بمصلحة الدولة على المدى الطويل، وأنه حل مؤقت، ويجب الاعتماد على سياسات أخرى بخلاف الدين الخارجي للتمويل.

- وبالانتقال إلى المتغيرات الضابطة نجد أن نتائجها متفقة مع النظرية الاقتصادية، فنجد أن:

- أظهرت النتائج معنوية المتغيرات جميعها عند مستوى ٥% ما عدا (open) الانفتاح التجاري لم يكن ذا تأثير معنوي على النمو الاحتوائي، وقد يعود إلى أن مصر تعتمد على الاستيراد أكثر من الصادرات، وبالتالي فزيادة الانفتاح التجاري لا تكون في صالح الفئات الفقيرة أو حتى مزيد من فرص العمل.

- يوجد تأثير إيجابي لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على الصحة والتنمية المالية المتمثلة في زيادة منح الائتمان من البنوك للقطاع الخاص على مستوى النمو الاحتوائي.

- هناك تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يعود إلى أن الاستثمارات الأجنبية الموجهة للدول النامية تكون متحيزة للمهارات العالية وذات تقنية متطورة؛ وبالتالي فهي لا تستهدف الطبقات الفقيرة والمهمشة في مشاريعها، والتي هي ذات مهارات وقدرات قليلة.

- هناك تأثير سلبي للإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاحتوائي، وقد يرجع ذلك إلى:

•التناقص التدريجي لجودة خدمة التعليم ومخرجاته نتيجة الانخفاض النسبي للإنفاق على التعليم سنويا مقارنة بالتزايد المستمر لعدد الطلاب.

•أغلب الزيادة السنوية في الإنفاق على التعليم موجه إلى زيادة الأبنية التعليمية وتوفير مستلزمات تشغيلية وأجور ومكافآت، وليس موجهاً للزيادة في القدرات والمهارات التعليمية وتطوير المناهج، والتي تعمل على التحسين الكمي والكيفي للخدمات المقدمة للطلاب؛ وبالتالي تحقق العدالة والاتساق والملائمة لتلك الخدمات مع نظيراتها من التعليم الخاص.

•بالنسبة لنتائج الأجل القصير لم تختلف كثيرا عن نتائج الأجل الطويل، وإن كان تأثير الأجل القصير جاء أكبر نسبيا؛ مما يدل على أن كافة المتغيرات الضابطة تحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، ولكن يظهر ذلك بوضوح في الأجل القصير.

•معامل تصحيح الخطأ (-1) ECM جاء معنويا وسالبا، مما يدل على أن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، مما يعني أن هناك استقراراً في العلاقة بين الأجل القصير والطويل.

توصلت الدراسة من خلال النموذج إلى قبول فرض الدراسة، وهو يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين زيادة الدين العام الخارجي والنمو الاحتوائي في مصرفي الأجلين القصير والطويل.

٥. التوصيات

- العمل على الحد من الاقتراض الخارجي، وجعله الملاذ الأخير، والاعتماد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والتي تتناسب مع طبيعة وظروف المواطن المصري.

- توجيه الدين الخارجي إلى تمويل المشروعات الصناعية والزراعية لزيادة الإنتاج المحلي؛ وبالتالي انخفاض الأسعار وزيادة فرص العمل، كل ذلك يصب في مصلحة الفئات الفقيرة .

- توجيه الدين الخارجي لتمويل المشروعات الهادفة للتصدير، وليس لسد فاتورة الواردات، وبالتالي سد العجز في الميزان التجاري وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

- مزيد من الرقابة الداخلية على الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار، لمنع الضغط على الطبقات الفقيرة.

- الحاجة إلى إصلاحات جادة في نظام التعليم من حيث تطوير المناهج التعليمية، وسد عجز المدرسين بالمدارس الحكومية وتطوير معامل الطلاب والتركيز على التعليم الفني والعلوم التطبيقية، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير حتى تتوافق مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل، فالإنفاق على التعليم أهم مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري وإحدى متطلبات تحقيق النمو الاحتوائي.

- إعادة تأهيل البرامج الصحية والعلاجية في المؤسسات الصحية المصرية، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة، ما يساهم في تحسين الجودة الكمية والكيفية للخدمات الصحية والعلاجية لتصل إلى كل فئات المجتمع والتركيز على الوجه القبلي وإنشاء المزيد من المؤسسات الصحية العامة، حيث إن الإنفاق على الصحة أحد أهم متطلبات تحقيق النمو الاحتوائي.

- تشجيع منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ما يساهم في زيادة فرص العمل وبالتالي دعم فئات وطبقات المجتمع الفقيرة.

- تقليل الاعتماد على السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محليا، وإنشاء مصانع تهتم بإنتاج السلع كثيفة العمالة وإلحاق الفئات الفقيرة والمهمشة لها وتدريبهم.

- تشجيع التعليم الفني وتدريب وتدعيم الخريج وربطه بسوق العمل مباشرة، ما يساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات.

- إنشاء مؤسسات اجتماعية قائمة على تدريب وتأهيل الطبقات الفقيرة للدخول لسوق العمل، والمساعدة في إيجاد فرص عمل مناسبة لإمكانياتهم.

المراجع:

١- أحمد حمدى عبد الدايم ومصطفى رضوان (٢٠٢٣) - أثر الانفاق الحكومى فى تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) ،المجلة العلمية للبحوث التجارية ، جامعة المنوفية – المجلد ٤٨ العدد١يناير ٢٠٢٣.
٢- اسلام محمد البنا وممدوح عبد المولى (٢٠٢١) اثر التعليم ورأس المال البشرى على النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية –كلية التجارة جامعة مدينة السلام ، المجلد ١١ العدد٢ ديسمبر ٢٠٢٢.
٣- رمضان السيد معن (٢٠٢٠) محددات النمو الاحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى – مجلة التجارة والتمويل – جامعة طنطا – المجلد ٤٠ العدد ١ مارس ٢٠٢٠.
٤- فاطمة الزهرة بن زيدان ، "محددات النمو الاقتصادى المستدام لدول شمال أفريقيا نماذج بانل ١٩٩٠ – ٢٠١٦ "، مجلة نماء للأقتصاد والتجارة ،العدد الرابع ،ديسمبر ٢٠١٨ .
٥- فاطمة مرسى مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر–(الأسكندرية منشأة المعارف- ١٩٩٠) .
٦- ماجد الخربوطلى (٢٠١٩) ركائز النمو الاحتوائى فى مصر- المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة –كلية التجارة جامعة عين شمس - العدد ٣ اكتوبر ٢٠١٩.
٧- محمد على السيد الحارونى – الدين العام واختبار الأستقرار المالى فى مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٩/٢٠١٠ - مجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد ١٩ العدد ١ يونيو ٢٠١١.

٨- مريم وليم برسوم (٢٠٢٢) الدين الخارجى والنمو الاقتصادى:الحاله المصرية – المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية -كلية التجارة جامعة دمياط –المجلد ٣ العدد ٢الجزء الرابع يولية ٢٠٢٢.
٩- منال جابر مرسى - اثر الدين الخارجى على النمو الاقتصادى فى مصر دراسة قياسية - مجلة كلية السياسة والاقتصاد – جامعة القاهرة - العدد ٨ أكتوبر ٢٠٢٠ .
١٠- ياسر ابراهيم وعصام البدرى – محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى – المجلة العلمية للبحوث التجارية – جامعه المنوفية – المجلد ٥٠ العدد٣ الجزء الاول٢٠٢٣ .
١١- وزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ،٢٠١٩
.http://www.ida.gov.eg/ArabiclMainNews/pages/september_report.aspx

12- Ali, Ifzal, and Son, Hwa, Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review, Vol.24, No.1, Asian Development Bank, 2007, pp.11-12.
13- Anders Oskar- Measuring Inclusive Growth Experiences: Five Criteria for Productive Employment- Review of Development Economics 24(1)- June 2020 .
14- Beetsma, Roel M. W. J. & Bovenberg, A. Lans, 2003. "Strategic debt accumulation in a heterogeneous monetary union," European Journal of Political Economy, Elsevier, vol. 19(1), pages 1-15, March.
15- Bernardin, S. Agbemavor, K. and Peter, Q. (2018), The Effect of External Debt on Economic Growth in Sub-sharan Africa. International journal of Business and Economic Secience Applied Research, ISSN: 2408-0101, Vol. 11, Iss. 1, pp 61-69.
16- ÇIFTÇIOĞLU, S., & SOKHANVAR, A. (2018). External debt-economic growth nexus in selected CEE countries. Romanian Journal of Economic Forecasting, 21(4), 85–100.
17- Elbadawi A.L, Ndulu J.B.& Ndungu (1996). Debt over having and economic growth in subSahara Africa. A paper presented to the IMF/World Bank Conference on external financing for low income count .

18- Enrique R. Casares -A relationship between external public debt and economic growth- Estud. Econ. (México, D.F.) vol.30 no.2 Ciudad de México jul./dic. 2015
19- Hameed, A., Ashraf, H.& Chandhary, M. A. (2008). External Debt and its Impact on Economic Business Growth in Pakistan, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450 – 2887, issue 20:132 – 140.
20- Islam Mohamed Elbana & Mamdouh Abdelmoula((2021) Effect of Education and Human Capital on inclusive growth in Egypt During period 1990-2020 (Econometrics Study)- Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research - Faculty of Commerce, Sadat City University, Volume 11, Issue 2, December 2022 .
21- Liza Herdiyati (2022) Government Spending and Investment for Inclusive Growth in Indonesia: A Panel Data AnalysisL Southeast Asian Journal of Economics Vol.10(3) December 2022: 27-73.
22- Pattillo, Catherine and Poirson Ward, Helene and Ricci, Luca Antonio, (April 2002). External Debt and Growth ,IMF Working Paper No. 02/69, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=879569
23- M.H. Suryanarayana(2013) - Inclusive Growth: A Sustainable Perspective - Indira Gandhi Institute of Development Research Goregaon East, Mumbai 400 065-India- United Nations Development Programme .
24- Momodu, A. A. (2012). Effect of Debt Servicing on Economic Growth in Nigeria - Reikojournals.org.
25- Muhammad Dawood& Zhang Biqiong & Ahmed AL-Asfour & Memoona Nilofar, (2020) External Debt and Economic Growth: A Heterogeneous Static Panel Study in Asian Developing and Transition Economies, Estudios de Economia Aplicada, v39-3.
26- OECD All on board: Making Inclusive Growth, Ford Foundation, 2014, p. 80.

27- Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. Smith, 2001, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, pp. 289-326.
28- Retrieved from: https://www.weforum.org/reports/the-inclusivegrowth-and-developmentreport- 2017. Accessed: 30.12.2018 (2017) .
29- OECD, Promoting Pro-poor Growth: Infrastructure, OECD, Paris, 2006 .
30- Rachael Elo-Oghene Morris1&Johnbosco Chukwuma Ozigbu & Christopher Ifeanyi Ezekwe - External Debt and Inclusive Growth in Nigeria- Developing Country Studies www.iiste.org ISSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 (Online) Vol.8, No.7, 2018 .
31- Sima Rani &Mohammed Tareque(2020)- External debt and growth: role of stable macroeconomic policies- Journal of Economics, Finance and Administrative Science Vol. 25 No. 50, 2020pp. 185-204 .
32- The inclusive growth and development report 2017, The Report presents a new global index, the Inclusive Development Index (World Economic Forum).
33- Udeh Sergius Nwannebuike, Ugwu James Ike and Dr. Onwuka Ifeanyi Onuka, External Debt and Economic Growth: The Nigeria Experience, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.4, No.2, pp.33-48, February 2016 .

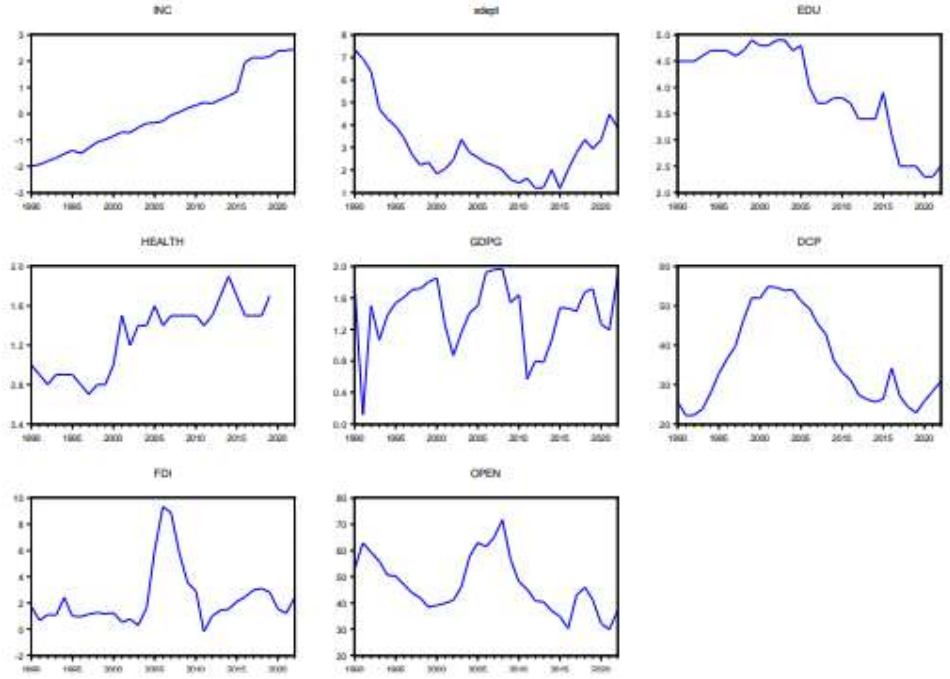
INC
adept
EDU
HEALTH
GDPG
DCP
FDI
OPEN